مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية

The Viability Of Jordanian Smes To Comply With The IAS For Presenting Financial Statements

إعداد الطالبة

زينب عبد الهادي محمد العبايجي

الرقم الجامعي : 401010086

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الأعمال – قسم المحاسبة والتمويل

جامعة الشرق الاوسط

الفصل الأول 2012-2013

ب

تفويض

أنا الموقع أدناه "**زينب عبدالهادي محمد العبايجي**" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: **زينب عبدالهادي محمد العبايجي**

التوقيع:

التاريخ: ٢٠/١٢/٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية"، وأجيزت بتاريخ: ٢٣/١٢/٢٠١٢ .

م	أعضاء اللجنة		التوقيع
١	أ.د. محمد عطية مطر	مُشرفاً ورئيساً	
٢	د. أسامة عمر علي	عضو اللجنة الداخلي	
٣	د. محمد أبو نصار	عضو اللجنة الخارجي	

د

الاهـ ـ ـ ـداء

إلى من حثني على المبادرة وشد مـن أزري علـى الاستمرار...

والـ ـ ـ ـدي

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا الصادق الأمين، فبعد أن من الله علي بإتمام إعداد هذه الرسالة، فإنه يشرفني ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى **الأستاذ الدكتور محمد مطر**، الذي أشرف على هذه الرسالة حتى آخر لحظة من دون ملل أو تعب، وإحاطته لي برعايته ولطفه، وإعطائي الكثير من وقته لإخراجها بهذا الشكل العلمي، فله مني جزيل الشكر والاحترام والتقدير، وأتقدم كذلك بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط، وجزيل الشكر لأعضاء لجنـة المناقـشة الكرام لما منحوني من وقت لقراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمـة، والـشكر الدائم والموصول لأهلي وأصدقائي وزملائي في العمل الذين وقفـوا معـي طـوال مـشوار دراستي.

الباحثة

قائمة المحتويات

فائمة الجداول

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة باللغة العربية

العنوان: مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية

إعداد

زينب عبدالهادي محمد العبايجي

إشراف

أ.د: محمد مطر

هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى وجود قابلية للمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجـم الأردنية للإمتثال بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة استخلصت فقراتها من البنود التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي لاعداد التقارير المالية للمنشآت الـصغيرة والمتوسـطة الحجم والواجب عرضها في القوائم المالية .

ووزعت الاستبانة على عينة بلغت 114 من المديرين الماليين والمـدققين الـداخليين العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وضباط الائتمان في البنوك .

في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها استخدمت الباحثة الأساليب الإحـصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وتم استخدام البرنـامج الأحـصائي SSPS وتحليـل التباين الأحادي ANOVA وأيضاً اختبار Scheffee.

كشفت الدراسة عن وجود قابلية لدى هذه المنـشآت للامتثـال لمتطلبـات المعيـار المحاسبي الدولي "الخاص بعرض البيانات المالية" وخاصة بالبنود الواجب عرضها في القوائم المالية، ولا توجد فروقات معنوية ذات دلالة احصائية بين فئات العينـة (المـدراء المـاليين، المدققين الداخليين وضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية هذه المنشآت للامتثـال لمتطلبـات المعيارالمحاسبي الدولي لكن،هناك فروقات معنوية بخصوص مـدى قابليـة هـذه المنـشآت للامتثال بالبنود الواجب عرضها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية وكان الاختلاف لصالح ضباط الائتمان.

The Viability of Jordanian SMEs to Comply with the IAS for Presenting Financial Statements

Prepared by student:

Zainab Abdul hadi Mohammad Al-Abaiji

Professor Dr. Mohammad Matar

Abstract

This study aimed at showing the extent of viability of Jordanian small and Medium enterprises (SMEs) to comply with the International Accounting Standard (IAS) concerning those entities.

In order to fulfill the study's objectives, a questionnaire was designed, containing the items required by the International Accounting Standard for preparing the financial statements for small and medium size enterprises.

The questionnaire was distributed among a sample of (114) financial managers and internal auditors who work at the small and medium enterprises in addition to credit officers.

To analyze the study's data and to test its hypothoscs, the researcher used the statistical methods such as the arithmetic mean, the standard deviation and the one way varianu analysis ANOVA, in addition to Scheffee test.

The study revealed the existence of a high viability at these enterprises to comply with the international Accounting Standard that is specialized in presenting the financial statement,

and there is no, differences statistical between the sample's groups (The financial managers, the internal auditors and credit officers) regarding the extent of these enterprises viability to comply with the requirements of the accounting standard, but there are differences with statistical significancy regarding the viability of these enterprises regarding the viability to comply with the items that should be presented in the Statement of Changes in Eqiuty, and the differences were in favor of the credit officers.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 حدود الدراسة

1-7 محددات الدراسة

1-8 المصطلحات الإجرائية

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME's) دوراً هاماً في إقتصاديات الدول عامة،وفي إقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص، ونظراً للدور الإقتصادي والاجتماعي المتصاعد لهذه المنشآت فإنها تلقى اهتماماً متصاعداً من قبل الباحثين، حيث تشكل هذه المنشآت ما نسبته 90% تقريباً من المنشآت في العالم، كما توظف من 50 – 60 % من مجموع القوى العاملة فيها (البراري ،2008).

تعتبر هذه المنشآت من أفضل الوسائل لتخفيض البطالة، وهي أداة أساسية لزيادة الطاقة الإنتاجية والمساهمة في تطوير الأداء الاقتصادي، وتتميز بامتلاكها مرونة أكبر من المنشآت الكبيرة في التعامل مع المتغيرات في الأسواق المحلية (أبو زر،2008).

وتشير بعض البيانات الصادرة في الأردن عن الجهات المختصة إلى تصاعد مضطرد في دور تلك المنشآت، سواء من زاوية مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التنمية الإقتصادية، أو من ناحية مساهمتها في مكافحة البطالة، عن طريق توفير فرص العمل، وقد تصاعد عدد تلك المنشآت على مدار السنوات العشرين الماضية بمعدل 200% تقريباً، حيث ذكر المدير العام للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية المهندس (**يعرب القضاة**)، إن المشاريع الصغيرة أو الأعمال التجارية الصغيرة والمستقلة تشكل المصدر التقليدي لنمو الإقتصاد الوطني، إذ تشكل مايقارب 98% من عدد الشركات العاملة بالمملكة، وأضاف إن تلك المشاريع تشغل أكثر من 75 % من الأيدي العاملة، وتشكل 45 % من الناتج القومي

الإجمالي، بالإضافة الى أنها تحتل مركزاً متميزاً للصادرات الأردنية بنسبة تصل الى 55 %

http://www.alghad.com/index.php/article/538654.html.

وفي ضوء المعطيات آنفة الذكر تصاعدت الأهمية النسبية للبيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتتواءم مع احتياجات الفئات ذات العلاقة وعلى رأسها المستثمرين والمقرضين.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

بعد إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، لا زال الجدل يدور حول قابلية هذه المنشآت للإلتزام بمتطلبات هذا المعيار، وخصوصاً فيما يخص عرض البيانات المالية، وكذلك البنود التي يجب أن تتضمنها كل قائمة، وأثر الالتزام بهذه المتطلبات على الجهات المستفيدة منها.

وعلى هذا الأساس يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالبحث عن إجابة لكل من الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس الأول :

هل توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي؟
2. هل توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل ؟

3. هل توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية ؟
4. هل توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية ؟
5. هل توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية ؟

السؤال الرئيس الثاني:

هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة (المديرين الماليين والمدققين الداخليين، وضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي بعرض البيانات المالية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي؟
2. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل ؟

3. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية ؟
4. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية ؟
5. هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية ؟

1-3 أهمية الدراسة

ستخدم الدراسة ـ بالنتائج التي ستكشف عنها ـ معظم الفئات من أصحاب المصالح المرتبطة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، من مستثمرين ومقرضين وعملاء وموردين وعاملين، بالإضافة الى الجهات الحكومية كوزارتي المالية والتخطيط ودائرة ضريبة الدخل وكذلك الجهات المهتمة بوضع المعايير.

1-4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأغراض من أهمها مايلي:

1. إبراز الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في بناء وتطوير الإقتصاد الأردني.
2. تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحديد المعايير التي تميزها عن غيرها من المنشآت.

3. تحديد طبيعة المعلومات الواجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
4. استكشاف مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي الخاص بتلك المنشآت وذلك من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة.

1-5 فرضيات الدراسة

على ضوء مشكلتها وأسئلتها تقوم الدراسة على فرضيتين رئيستين وهما:

الفرضية الرئيسة الأولى/ HO_1: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

ho_1: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان المركز المالي** .

ho_2 : لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان الدخل و الدخل الشامل** .

ho_3: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التغيرات في حقوق الملكية**.

ho_4: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية**.

ho_5: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية** .

الفرضية الرئيسة الثانية/ HO_2 : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة (المديرين الماليين، المدققين الداخليين وضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

ho_1: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان المركز المالي .**

ho_2 : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان الدخل والدخل الشامل .**

ho_3: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التغيرات في حقوق الملكية .**

ho_4: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية.**

ho_5: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب الإفصاح عنها في **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.**

1-6 حدود الدراسة

ينحصر مجتمع الدراسة الميدانية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في محافظة العاصمة عمان، وتمت الدراسة في عام 2012.

1-7 محددات الدراسة

لعل أهم محدد في هذه الدراسة هو:

ندرة الدراسات المحلية السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

1-8 المصطلحات الإجرائية

المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

هي المنشآت التي ليس لديها مسؤولية عامة (قياساً مع الشركات المساهمة) وتنشر البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، 2009)

عرض البيانات المالية :

هو الشكل الذي يتم فيه عرض المعلومات في البيانات المالية المنشورة، والذي تتحدد فيه طبيعة البنود التي يتم الإفصاح عنها، وترتيب عرض هذه البنود.

المعيار الدولي الخاص بعرض البيانات المالية:

يوضح هذا القسم من المعيار العرض العادل للبيانات المالية، ومتطلبات الامتثال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وماهية المجموعة الكاملة للبيانات المالية، ومن أهم هذه المتطلبات: العرض العادل، المنشأة مستمرة، اتساق العرض

والمجموعة الكاملة من البيانات المالية. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ، 2009)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 مقدمة

2-2 تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

2-3 معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم

2-4 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الـSMEs

2-5 نقاط الضعف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

2-6 ألدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

2-7 الإفصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

2-8 ألمتطلبات العامة لعرض البيانات المالية الخاصة بالمنـشآت الـصغيرة والمتوسطة الحجم

2-9 ألبنود الواجب عرضها فـي البيانـات الماليـة للمنـشآت الـصغيرة والمتوسطة الحجم

2-10 ألدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

اولاً - مقدمة

هناك اختلاف حول تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، اذ يمكن لمنشأة معينة أن تُصنف على أنها كبيرة الحجم في دولة نامية، في حين أنها تُصنف على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة، وقد يختلف التعريف أيضا تبعاً لاختلاف الغرض أو الهدف، أي بحسب ما إذا كان الهدف من التعريف هو لأغراض إحصائية أم لأغراض تمويلية أم لأغراض أخرى.

إن كثرة التعاريف المستخدمة جعل مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم غامضاً ويثير الجدل في الأوساط الدولية ، فبعض الدول تعتمد على عدد العمال، وبعضها يقتصر على رقم الأعمال، ودليل ذلك أن بعض الدراسات أحصت أكثر من 50 تعريفاً في 75 دولة. ومن جهة أخرى ترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وعموما يتضمن التعريف معيارين أساسيين هما:

- معايير كمية: كمعيار العمالة، ورأس المال أو الناتج السنوي، وتُعد هذا المعايير من أكثر المعايير إستخداماً لأغراض تصنيف هذه المنشآت عن غيرها .
- معايير نوعية: مثل المعايير القانونية، التقنية المستخدمة، الهيكل التنظيمي (سمير وشعيب، 2006)

ومن المعايير المعتمدة لدى دول الإتحاد الأوروبي في تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عدد العاملين، حيث يتم إعتبار المنشأة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة عندما يكون عدد العاملين فيها أقل من 250 عاملاً، أما في استراليا فيصنف المشروع على أنه من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا كانت إيراداته السنوية لا تتجاوز 10 مليون دولار أسترالي، وأن يكون عدد العاملين فيه أقل من 50 عاملاً، بينما يعتبر في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع صغيراً إذا عمل به أقل من 25 فرداً، في حين أن مصر تصنفه بالمشروع الصغير إن عمل فيه أقل من 50 فرداً، وفي الأردن يعتبر المشروع صغيراً إذا عمل فيه أقل من 20 عاملاً. (القشي والعبادي،2010)

وقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IASB , 2007) والتي اعتُمدت رسمياً في عام 2009 تحت مسمى المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS for SEM'S) وتضمن هذا المعيار فيما يتعلق بتعريف المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم شرطين أساسيين هما :

1. إذا لم تقم بإصدار أدوات دين أو أدوات في أسواق رأس المال.
2. إذا لم تكن من منشآت الضمان أو تحوز أصولاً تتعلق بأطراف خارجية كما في البنوك وشركات التأمين، أي ليس لديها مسؤولية عامة .

(المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – الاردن - 2009)

2-2 مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم الصغير أو المتوسط للعمل التجاري، وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العمال والميزانية الإجمالية أو الرقم السنوي للأعمال، فالرقم السنوي للأعمال الذي يقل عن 100,000 دولار قد يشير إلى عمل تجاري بالغ الصغر في الولايات المتحدة الامريكية ولكنه قد يشمل فعلاً شركة متوسطة الحجم في إقتصاديات أخرى. وطبقا لمصادر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فان95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تستخدم أقل من 100 عامل.(سواد، 2011، ص90)

وقد عرفت (سواد،2011، ص91) المنشأة الصغيرة بأنها العمل التجاري الذي يستخدم مايتراوح بين 6 أشخاص و50 شخصاً، وغالباً ما تكون هذه المنشآت في حاجة إلى قروض مالية ويتعين عليها أن تقدم تقارير إلى المقرضين، وقد تكون كشوفات المنشآة كبيرة جداً ومعقدة نسبياً، وقد تحتاج المنشآة إلى كشوفات بشأن رقم الأعمال وتحليل التكاليف، لذلك فهي بحاجة إلى نظام أكثر دقة للمحاسبة والمراقبة. وأشار (الشماع، 2010) الى تعريف البنك الدولي المنشأة الصغيرة بأنها تلك التي لا يزيد مجموع موجوداتها الثابتة على (75 – 90) الف دولار ، وعدد عمالها (10 – 50) فرداً، أما منظمة الأمم المتحدة United Nation Industrial Development (Organization, UNIDO) فعرفتها على انها المنشأة التي لا يزيد رأس المال الثابت المستثمر فيها عن (250) ألف دولار، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن (100) فرد. بينما عرفتها منظمة العمل الدولية (International Labor , ILO) على أنها تلك التي لا تزيد مجموع موجوداتها عن (350) ألف دولار ويتراوح عدد العاملين فيها مابين (10 – 50) فرداً.

أما المنشأة متوسطة الحجم فقد عرفتها (سواد ، 2011 ، ص 91 - 92) بأنها المنشأة التي تستخدم مايتراوح بين 51 الى 250 موظفاً ، ويكاد يكون مؤكداً أن هذه المؤسسات تعمل في أكثر من موقع واحد، مما يعني ضرورة الاتصال بين عدد من المديرين، وتحتاج هذه المنشآت الى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة.

وقد أصدر البنك المركزي الأردني تعليمات للبنوك المرخصة حدد فيها تعريفاً للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لغايات استفادتها من اجراءات التمويل الذي يستهدف هذه الشركات لتطويرها، ومن ضمن التعليمات التي نشرها في موقعه الالكتروني الشروط الواجب توفرها في الشركة لاعتبارها ضمن الشركات صغيرة الحجم بحيث لا تكون شركة مساهمة عامة أو شركة تأمين أو شركة وساطة مالية.
http://alghad.com/index.php/article/408701.html

ومن جانبه حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أنها المنشآت التي ليست خاضعة للمساءلة العامة وأنها تنشر بياناتها المالية للأغراض العامة.

وبناء على بلاغ رئاسة الوزراء ، إن التعريف الرسمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو

نوع المؤسسة الصناعية	عدد العمال
حرفية	9-1
صغيرة	49-10
متوسطة	250-50

(مقابلة وابو ياغي ، 2012).

وحسب ماهو مذكور أنه يعتمد على عدد العمال كأساس للتمييز بين المنشآت.

2-3 معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم

يختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة .....) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق، ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل، منها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة السلطة في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. (عدس ، 2008)

ومن المعايير التي تصنف المنشآت الى صغيرة، متوسطة أو كبيرة الحجم، أهمها ما يلي: (الشماع ، 2010)

أ. معيار عدد العاملين (حجم العمالة):

يعتبر هذا المعيار الأكثر انتشاراً في العالم، وهو يتفاوت من دولة لأخرى حسب درجة تقدمها الإقتصادي، ومن بين مايؤيد الأخذ بهذا المعيار سهولة حسابه وبالتالي إمكانية المقارنة بين المنشآت في الدول المختلفة، أضف لذلك أن هذا المعيار لا يتأثر بمستوى التضخم ويسهل الحصول على البيانات الخاصة به (ولو أن هناك احتمال بتخفيض الأرقام لأسباب ضريبية أو محاسبية ....).

ب. مبلغ رأس المال المستثمر / مجموع الموجودات:

يقصد بهذا المعيار إما حقوق الملكية فقط، أو مجموع الموجودات (الأصول) في إطار المعادلة المحاسبية (الموجودات = الالتزامات + حقوق الملكية).

من بين مزايا هذا التعريف سهولة حسابه وإمكانية المقارنة بين المنشأة سواء على أساس الصيغة الأولى أو الثانية، لكن هذا المقياس يعاني من محدودية البيانات المحاسبية المتوافرة أو

انها قد لا تكون دقيقة بسبب رغبة المنشأة في تخفيض المبلغ لأغراض ضريبية، إلى جانب بقاء القيمة الدفترية (خاصة للأصول الثابتة) غير متأثرة بالتضخم السائد مما يقلل من أهمية المعيار سواء بالنسبة لمنشأة معينة، أو إذا إستُعمل للمقارنة بين المنشآت داخل أو خارج الدولة المعنية.

ج. مجموع قيمة المبيعات السنوية (أو متوسطها لعدة سنوات):

يأخذ عدد من الدول بهذا المعيار لأن المبيعات هي أهم محرك لعمليات المنشأة، وتتأثر بها الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والمصروفات، كما تدل على ذلك الكثير من نتائج الدراسات التي أجريت في العديد من دول العالم. وبسبب تقلبات المبيعات سنوياً فإنه من المفضل حساب متوسطها لسنتين او لثلاث سنوات بدلاً من الإعتماد على سنة واحدة وذلك لغرض التوصل إلى التحديد الأدق لحجم المنشأة.

غير أن هذا المعيار يعاني من السلبيات التي يتعرض لها معيار رأس المال/أو مجموع الموجودات من حيث وفرة البيانات المالية الدقيقة، ومحاولة تحجيم مبلغ المبيعات لتفادي الضريبة وتأثر مبلغ المبيعات بالتضخم.

د. حصة المنشأة في السوق أو درجة أهميتها فيه :

هذا معيار له علاقة بالمعيار (ج)، أعلاه، ويتطلب تحديده قياس حجم السوق أولاً ثم قياس حصة المنشأة فيه، وهو مقياس يعتمد إذن على إمكانية قياس المبيعات أعلاه.

هـ . قيمة الموجودات الثابتة أو رأس المال الثابت:

بدلاً من الاعتماد على معيار مجموع الموجودات، فإن هناك معياراً بديلاً يتمثل بقيمة الموجودات الثابتة، (تكلفتها الدفترية) أي رأس المال الثابت في المنشأة، ولو أن كثافة استخدام الموجودات الثابتة مرتبطة كذلك بالقطاع أو النشاط الإقتصادي .

و. مستوى التكنولوجيا المستخدمة:

على الرغم من جدارة هذا المعيار، فإن قياس مستوى التكنولوجيا ليس سهلاً، ويتطلب خبرات متخصصة في مجال تحديد درجة تقدمها، أو مدى تعقيدها، فمثلا تميل المنشآت الصغيرة إلى استخدام تكنولوجيا بمستوى منخفض من التعقيد والتقدم، أو تكنولوجيا متقادمة، أو استخدام مكائن ومعدات قديمة، لغرض تخفيض التكاليف.

وقد صنفت المفوضية الاوربية (European Commission, 2007) المنشآت حسب حجمها في ثلاث فئات، بناء على جزء من المعايير المذكورة أعلاه:

1. المنشأة الصغيرة: عدد موظفيها أقل من 50 موظفاً وجملة أصولها أقل من 4.4 مليون يورو وإجمالي مبيعاتها أقل من 8.8 مليون يورو .
2. المنشأة المتوسطة: عدد موظفيها من 50 – 250 موظفاً وجملة أصولها من 4.4 مليون الى 17.5 مليون يورو وإجمالي مبيعاتها من 8.8 مليون الى 33 مليون يورو.
3. المنشأة الكبيرة: وهي التي يتجاوز عدد موظفيها وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها تلك المنصوص عليها في المنشأة المتوسطة. (مطر ونور، 2009)

وقد حدد البنك المركزي من خلال تعريفه لهذه المنشآت معايير تصنيف المنشأة إلى صغيرة أو متوسطة الحجم وهي كما يلي:

1. المنشأة الصغيرة: يقل مجموع موجوداتها أو إجمالي مبيعاتها السنوية عن مليون دينار أردني، ويتراوح عدد العاملين فيها بين 5 الى 20 عاملاً .
2. المنشأة المتوسطة: يتراوح إجمالي موجوداتها أو إجمالي مبيعاتها السنوية بين 1 الى 3 ملايين دينار أردني، ويتراوح عدد العاملين في الشركة ما بين 21 – 100 عامل.

http://www.alghad.com/index.php/article/538654.html

3. المنشأة الكبيرة: التي يكون إجمالي موجوداتها أو إجمالي مبيعاتها السنوية وعدد العاملين فيها أكبر مما هو محدد للشركات المتوسطة الحجم .

وطبقا لما ورد في دراسة من إعداد Gray and Gamser يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشأة، بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات. (عدس، 2008)

ويمكن أن نعتبر أن القيمة المضافة تفوق المقاييس الأخرى، وحيث أنها تأخذ بعين الإعتبار معظم عناصر الإنتاج، إلا أنها وكبقية المقاييس النقدية الأخرى، تتأثر بارتفاع وانخفاض الأسعار الأمر الذي يتطلب إعادة النظر بها، وتعديلها حسب المستويات العامة للأسعار. (علاونة، 2008)

2-4 خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الـ SMEs:

من أهم خصائص "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" مقارنة مع الشركات المساهمة العامة ما يلي:

- غالباً مايكون مالك المنشأة هو مديرها: أي أن صاحب المنشآة هو الذي يتولى إدارتها، وهو المسؤول عن اتخاذ معظم أو كافة القرارات التي تخص المنشأة، وذلك يؤثر على الحاكمية المؤسسية للمنشأة، وتعتمد استمرارية المنشأة على استمرارية إدارتها من قبل مالكها نفسه.
- قلة عدد العاملين: وذلك لصغر حجم وأنشطة المنشأة، أو بسبب رغبة صاحب المشروع بتقليل التكاليف، فلا يعين موظفين كثر.
- القيمة المنخفضة للأصول الثابتة: بسبب طبيعة أعمال هذه المنشآت والتي تمتاز معظمها بالبساطة فلا تحتاج الى أصول حديثة أو كثيرة، أي يمكن تسيير أعمال الشركة بأصول أقل تطوراً وأقل تكلفة.
- خصوصية أنماط الملكية الاعتماد على شخص واحد لإدارتها: أي أن هذه المنشآت تمتاز بأن ملكيتها خاصة، وصاحب المنشأة هو المسؤول عن إدارتها.
- انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل هذه المنشآت: وذلك بسبب صغر حجمها مقارنة بالشركات المساهمة العامة.
- معدلات استثمار محدودة: وذلك بسبب انخفاض حجم رأس المال، وانخفاض قيمة الأصول المستخدمة، حيث تعتبر موارد المنشأة محدودة.
- محدودية التقنيات المستخدمة (صبح، 2008): وذلك بسبب بساطة وعدم تنوع الأنشطة في المنشأة، فلا تحتاج إلى تقنيات متطورة ومعقدة.

(عبد السلام و الشطي، 2008)

- الإعتماد على الموارد المحلية الأولية: حيث ان اغلب هذه المنشآت لا تستورد موادها الأولية من الخارج بسبب انخفاض رأس المال، واعتمادها على تقنيات بسيطة في الإنتاج.
- الإقبال على الاستثمار فيها كبير: لأنها لا تحتاج الى رأس مال ضخم، ولا إلى أصول مرتفعة القيمة.
- خلق نواة لمشاريع كبيرة لشركات رؤوس الأموال (خوري، 2008): وذلك من خلال اندماج أكثر من منشأة لتصبح مع بعضها شركة كبيرة.

2-5 نقاط الضعف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم نقاط ضعف ومعوقات تواجهها، أهمها ما يلي:

1. صعوبة تطورها ـ إلا في حالات نادرة ـ بسبب الضغوط المادية: حيث انه من المشاكل التي تواجهها هذه المنشآت الحصول على التمويل، خاصة أن مصادر التمويل المتاحة محدودة، بالإضافة إلى عدم مراعاة خصوصية هذه المنشآت واختلافها عن الشركات الكبيرة الحجم من قبل مصادر التمويل من حيث أسعار الفائدة وفترة السداد على سبيل المثال بالإضافة لذلك إن اغلب هذه المنشآت لا تتبع أساليب وخطط تسويقية حديثة لترويج منتجاتها أو خدماتها مما يؤدي إلى بقائها ضمن مستوى محدود من النمو.
2. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية: تعاني هذه المنشآت من الوصول إلى الأسواق سواء كانت محلية او خارجية، حيث أن اغلب هذه المنشآت ينحصر عملها ضمن المنطقة التي تمارس بها نشاطها، ولا تمتلك المبالغ التي تساعدها على عمل اعلانات ودعايات على مستوى البلد أو خارجه للإعلان عن منتجاتها، بالإضافة الى عدم قدرتها

على منافسة السلع المستوردة بسبب ضعف مهارة العاملين لديها وافتقارها للكفاءات الإدارية المناسبة.

3. الإفتقار إلى هيكل إداري: وذلك بسبب قلة عدد العاملين، وأن صاحبها هو المسؤول عن إدارتها والإشراف على العمل بشكل مباشر.
4. صعوبة زيادة فرص العمل فيها: وذلك نتيجة لصعوبة توسع المنشأة، وبالتالي لا تحتاج الى عدد أكبر من العاملين.
5. نظم حفظ سجلات غير متطورة. (صبح، 2008) : حيث أنه من خصائص هذه المنشآت هو اعتمادها على تقنيات غير معقدة وغير متطورة وقليلة التكلفة نسبياً، وأغلب هذه المنشآت لا تحتاج اعمالها إلى عمليات محاسبية معقدة، حيث أن اعمالها محدودة وحساباتها محدودة ايضا.
6. لا تصل إلى الأسواق المالية: لعدم وجود أسهم لها، ولعدم إلزامية نشر قوائمها المالية.
7. غير منظمة مالياً بشكل كاف: وذلك نتيجة لضعف الحاكمية المؤسسية فيها، حيث أن مديرها هو صاحبها، وبالتالي لن يتحقق مبدأ فصل الملكية عن الملاك بشكل كامل.
8. تعوزها الموارد البشرية الماهرة لإدارتها والقدرة على تدريب كوادرها: إن عدم تنوع الأنشطة في هذه المنشآت لا تساعد العامل على اكتساب مهارات جديدة بالاضافة الى عدم توفر امكانات مالية لدى الشركة لتدريب موظفيها.
9. تحتاج إلى تنظيم داخلي ووضع هيكلية مناسبة لها: وذلك من خلال إدارة المنشأة من قبل اشخاص كفؤين وليس بالضرورة من صاحبها نفسه، وعمل هيكل تنظيمي يتناسب مع حجم المنشأة وبنفس الوقت يقسم العمل ويحدد السلطات والمسؤوليات.

10. تعاني من ضعف في إجراءات وأسس الحاكمية: وذلك بسبب أن مالكها هو المسؤول عن ادارتها. (خوري ، 2008)

إن الجوانب السلبية في هذه المنشآت لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكنها الإستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المنشآت أكثر أهمية من حجم الربح أو عوائد الإستثمار، ومواجهتها أيضا لتشريعات قانونية تفرض من خلالها ضرائب لا تستطيع منشآت كهذه على استيعابها .(عبد السلام و الشطي ، 2008) .

6-2 الدور الإقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم :

تشير الدراسات الإقتصادية إلى أن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي اليوم، هو نتاج المساهمة الفاعلة لهذا النوع من المنشآت، وقدرتها الفائقة على الدفع بعجلة النمو الإقتصادي قدماً إلى الأمام، حيث ما زالت المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الإقتصاد، وتسهم في خلق الملايين من فرص العمل على مستوى العالم، وفي زيادة الطاقة الإنتاجية، والرفع من المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، إضافة إلى أنها تسهم في تحقيق التوازن التنموي في المناطق النائية الأقل حظاً في التنمية.

http://www.aleqt.com/2012/09/22/article_695047.htm1

وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم دور إيجابي في البلدان النامية، من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الإجتماعية بما يسهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً أو كلياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وتنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية وتشجيع التوظيف الذاتي ونشر

المعرفة إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطرة، وتتجه بعض الدول لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال إعداد استراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية، وإعادة توزيع الدخل. ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنها تمثل نحو (80% - 90%) من إجمالي المنشآت العاملة في معظم دول العالم. (عدس ، 2008)

ويعتبر وجود المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إقتصادياً أمراً هاماً في كل الدول. فقد تم تقدير عدد المنشآت الصغيرة عام 1997 في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 6.3 مليون منشأة صغيرة ومتوسطة الحجم، و9.3 مليون في الإتحاد الاوروبي، حيث تعتبر المانيا من أكبر الدول الأوروبية التي بها منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، يتبعها ايطاليا، ثم المملكة المتحدة ثم فرنسا، وإسبانيا (Karmel and Byron, 2002).

ولقد أصبح وجود وتطور المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يشكل مفتاحاً مهما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة. (المبتكرون، 2008)

وتتزايد أهمية هذه المنشآت بالنظر الى قدرتها على مواكبة التطورات الإقتصادية وإمتلاكها لمرونة أكبر من المنشآت الكبيرة في التعامل مع المتغيرات في الأسواق المحلية. إضافة الى أن نمو وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم يعتبر دعماً للطبقة الفقيرة والوسطى. (ابو زر، 2008)

ويمكن الاستدلال على أهمية هذه المنشآت ودورها الإقتصادي من خلال مايلي :

1. تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

2. تحقق ارتفاعاً في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي.
3. تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني وذلك من ناحيتين: إن هذه المنشآت تستفيد من الوفورات الاقتصادية الخارجية للمشروعات الكبيرة، إضافة الى أنها تحقق وفورات اقتصادية خارجية للمنشآت الكبيرة في الوقت ذاته وتعمل على زيادة سرعة دوران المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة وتؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة .
4. تتميز هذه المنشآت بإرتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المنشآت نواة للمشروعات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
5. تعتبر منشآت الأعمال الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كذلك تمتص منشآت الأعمال الصغيرة فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في أرباحها أي إن هذه المنشآت تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الإستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الإدخار الخاص في تمويل التنمية، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أم الخارج. (ديوان المحاسبة، 2008).

اما بالنسبة للدور الإقتصادي لهذه المنشآت في الأردن، فقد وضح وزير الصناعة والتجارة (**سامي قموه**) أن القطاع الصناعي حقق قيمة مضافة بلغت 1938 مليون دينار العام الماضي فيما شكلت الصادرات الصناعية حوالي 88% من إجمالي الصادرات الوطنية التي وصلت الى 4.8 مليار دينار مؤكد إن هذه المؤشرات الاقتصادية تستدعي بذل المزيد من الجهود لدعم هذه المنشآت، وأشار الى أن التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في ضعف قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل والأسواق المحلية والخارجية.

http://www.alghad.com/index.php/article/546460.html

وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن مانسبته 99.6% من مجموع المنشآت العاملة في المملكة وتساهم في إنتاج 40% من الناتج المحلي الإجمالي وفي توظيف 70% من المشتغلين. (مقابلة وابو ياغي ، 2012)

وأضاف رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الاردن، الدكتور(**حاتم الحلواني**) إن معظم صناعاتنا في الأردن تصنف كصغيرة أو متوسطة، حيث تساهم هذه الصناعات بحوالي 40% من الصادرات وتشغل حوالي 70% من العاملين في القطاع الصناعي، وأشار مدير غرفة صناعة الأردن الدكتور (**ماهر المحروق**) الى أن أكثر من 90% من المنشآت الصناعية هي صغيرة ومتوسطة وتساهم بأكثر من 17% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكد أيضا على أن أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي صعوبة التسويق للمنتجات محلياً وعالمياً وكذلك محدودية فرص الوصول والحصول على التمويل ومشكلات فنية وإدارية.

http://www.alghad.com/index.php/article/546460.html

وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المنشآت المتوسطة والصغيرة تشكل حوالي 98% من مجمل عدد المنشآت في الأردن، وتشير كذلك إلى أن المنشآت المتوسطة والصغيرة تشكل حوالي 85% من السوق المصرفي المتاح للبنوك، وتوظف حوالي 75% من إجمالي التوظيف في الأردن. وتشير هذه الإحصائيات في الإتحاد الأوروبي إلى أن المنشآت المتوسطة والصغيرة تشكل حوالي 99% من إجمالي المنشآت في أوروبا وتوظف حوالي 65 مليون موظف وعامل، وتعتبر هذه المنشآت المحرك الرئيس للنمو الإقتصادي وتوفير فرص العمل. (غرفة صناعة عمان - الأردن. إحصائيات، 2007).

أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه هذه المنشآت فهي تختلف بشكل جزئي من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن مشروع إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعا للدورة الاقتصادية، ومن مرحلة من مراحل عمر المنشأة إلى أخرى، ويعتبر جزء من هذه المعوقات معوقات داخلية وهي تلك التي يكون مصدرها من داخل المشروع، ومنها على سبيل المثال لا الحصر سوء الإدارة الناجم عن قيام صاحب المنشأة بمعظم المهام الإدارية والفنية والتسويقية، في حين إنها تعتبر معوقات خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو بفعل البيئة المحيطة بهذه المنشآت. (مقابلة و ابو ياغي، 2012)

وتشير بعض الدراسات الى تقسيم آخر للمعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن على سبيل المثال . وتلخص هذه الدراسات أهم المعوقات بما يلي :

- صعوبة الحصول على التمويل.
- صعوبة الحصول على المناخ الإستثماري العام والتشريعات الحكومية.
- مشكلات تتعلق بالطلب المحلي والطلب الخارجي.

- عدم إمكانية الحصول على الآلات والمعدات لاسيما إن لم تتوفر محلياً.
- عدم توفر القوى العاملة المدربة.
- ندرة المعرفة التقنية والإدارية.
- مشكلات تتعلق بالتسويق.
- مشكلات تتعلق بجودة المنتجات وقدرتها على المنافسة وتلبية رغبات العملاء.
- ضعف قنوات الإتصال ونقل المعلومات.
- الضرائب.
- ارتفاع سعر الفائدة.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية. (Magableh and kharabsheh, 2011)

وأوضح الأستاذ **(أسامة المبارك)** مدير الائتمان **ببرنامج كفالة** أن هناك معوقات وتحديات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من بينها المعوقات الإدارية والفنية والمعوقات التسويقية، مشيراً إلى أن ابرز هذه المعوقات تتمثل في عمليات التمويل حيث ترفض معظم البنوك وجهات التمويل المختلفة تقديم التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. إن من أبرز أسباب رفض الجهات التمويلية لهذه المشروعات ارتفاع نسبة المخاطرة، وعدم وجود ضمانات كافية بالإضافة إلى عدم وجود حسابات منتظمة للمشروعات القائمة. http://www.al-madina.com/node/389916

ومن المعوقات أيضاً التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، صعوبة تسويق منتجاتها وخوضها منافسة عادلة ومتكافئة مع المنشآت الكبيرة، وبالذات في مجال التصدير، نتيجة افتقادها البحوث والدراسات التسويقية المتخصصة، إضافة إلى قصور الوعي التسويقي وانخفاض الكفاءة التسويقية، وعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي

والخارجي بمنتجات القطاع، إلى جانب إتباع سياسة تسعير عشوائية، لا يراعى فيها أسعار المنافسين أو تكاليف الإنتاج، إضافة إلى صعوبات تسويق المنتج المحلي في ظل تفضيل المستهلك المحلي المنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة.http://www.aleqt.com/2012/09/22/article_695047.html

2-7 الافصاح في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يتمحور البحث في طبيعة الإفصاح المناسب حول توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة مصدرة البيانات، وتقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكن هذه الفئات من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسة للمنشأة، مثل قوتها الإيرادية أو قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل، على سبيل المثال.

ورغم الإجماع العام على أنه من غير الممكن عرض كل المعلومات الجوهرية والأحداث والعمليات الإقتصادية الهامة لمدة عام كامل عن منشأة معينة في ملخصات محدودة من البيانات المالية، إلا أن هناك إتفاقاً على وجوب أن تفصح التقارير المالية والملاحظات عليها والمعلومات الإضافية المرفقة معها، عن أية حقائق مالية جوهرية وأية معلومات أخرى بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي المستخدم لهذه التقارير، بحيث تمكنه من إتخاذ القرار الإقتصادي الملائم. وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في تلك الملخصات والملحقات والإيضاحات حولها. وينبع هذا الإختلاف أساسا من تضارب مصالح الأطراف ذات العلاقة ونظرة كل طرف نحو المشكلة. فإدارة المنشأة بصفتها الطرف المسؤول عن إعداد البيانات المالية المنشورة، قد لا تلتقي

نظرتها بالضرورة مع نظرة مدقق الحسابات الخارجي، أو مع نظرة من سيستخدم البيانات المالية من رجال الأعمال من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين. كما أن نظرة هؤلاء جميعاً قد لا تلتقي مع نظرة جهات الرقابة والإشراف على المهنة، كدواوين المحاسبة والبنوك المركزية، وهيئات الأوراق المالية، والمجامع المحاسبية المهنية. ولذلك فانه من الصعب أن يتم الإتفاق على مفهوم عام وحدود معينة، تضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل فئة من الفئات ذات العلاقة رغباتها الكاملة في هذا المجال. (مطر والسويطي، ص 339 -342).

ووفقا لـ (Al-Razeen and Karbhari, 2004) يتمثل الإفصاح المحاسبي في أي معلومات سواء كانت كمية أم نوعية تقوم المنشأة بنشرها بوسائل رسمية وغير رسمية. أما (Ghazali,2008) فقسم هذا الإفصاح إلى نوعين: هما الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري، حيث أن الإفصاح الاجباري هو الإفصاح الملزم من قبل التشريعات المحلية مثل قانون الشركات ومتطلبات إدراج الأوراق المالية، أو من قبل المعايير المحاسبية، أما الإفصاح الإختياري: هو ماتقوم به بعض الشركات من توفير معلومات اختيارية أخرى في تقاريرها السنوية غير المطلوبة بالمعايير المحاسبية أو بالتشريعات المحلية .

وتنبع أهمية الإفصاح كون معظم مستخدمي القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على دفاتر المشروع وسجلاته، أو عدم استيعابهم لمحتوياتها كما يجب، لذلك فإنهم يعتمدون ـ الى حد بعيد ـ في التعرف على أحوال المنشآة من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة، مباشرة أو بمساعدة الاستشاريين وذوي الخبرة، فضلاً عما لهذه التقارير من أهمية خاصة، ناتجة عن أنها قد تم تدقيقها بواسطة جهة محايدة ومستقلة. (حماد 2006 ، 74)

وقد قدم الباحثون عدة تعريفات للإفصاح المحاسبي فمثلاً عرفه (حمد 2005، 7) بأنه العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز، أما (الشاهد، 2000، 429) فعرفه على أنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل. وفي تعريف آخر للإفصاح المحاسبي على أنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (الزيود وآخرون، 2007 ، 201-202).

ولقد تبين أن عرض المعلومات والإفصاح عنها بالغ الأهمية لمستخدمي البيانات المالية من أجل تزويدهم بمعلومات ضرورية لإتخاذ قراراتهم، ولكن هناك أسباب ـ تعوق عملية الإفصاح ـ أدت الى تضارب الأفكار حول مسألة الإفراط في عملية الإفصاح، فقد ينشأ نوع من التهديد لمصالح بعض المنشآت، نتيجة الزيادة المفرطة في الإفصاح لمصلحة كثير من المستفيدين من القوائم المالية، وفي هذا انتهاك لسرية بعض المعلومات واختراق المنافسين لمعلومات سرية عن الشركة، الأمر الذي يضر بمصلحتها. (Roberts el al., p.78)

وإن عدم الإفصاح عن بعض المعلومات قد يعود الى استغلال المنافسين لهذه المعلومات وبالتالي التأثير على الوضع التنافسي للشركة. وفي بعض الأحيان تميل الشركات إلى عدم الإفصاح بسبب وجود كلفة مالية لإعداد تلك البيانات وتدقيقها ونشرها. (Radebaugh & Gray,2002 p. 296)

وبالرغم من وجود أسباب تحد من درجة الإفصاح إلا أن هناك عوامل إيجابية تعود بالنفع على الشركة، إذا مازادت درجة الإفصاح في تقريرها السنوي، وإن الزيادة في الإفصاح

تؤدي الى الزيادة في الشفافية، وبالتالي تؤكد على تقليل مستوى عدم التأكد عند المستخدمين للقوائم المالية. (Meek, el al., p8).

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي:

أ. معلومات كمية (مالية):

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية، ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

ب. المعلومات غير الكمية (غير المالية):

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ إن هذه المعلومات غالباً ماتكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات النوعية من خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية، بالاضافة الى تقرير الإدارة، كما إن المعلومات النوعية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات. (خلف، 2009)

وعند مقارنة متطلبات الإفصاح الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية مع معيار الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وجد أن بعض متطلبات الإفصاح مطلوبة بموجب معايير الإبلاغ المالية الدولية، وغير مطلوبة بالمعيار المخصص للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك كون هذه الإفصاحات تتعلق بمبادئ الاعتراف والقياس الواردة في معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS's والتي استبدلت بمتطلبات أكثر بساطة في هذا المعيار.

وتعتمد أيضاً متطلبات الإفصاح على حاجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تكون أقل إتساعاً من الشركات الأخرى، حيث إن الشركات المساهمة العامة مثلاً والمدرجة في سوق البورصة تحتاج لعرض الكثير من متطلبات الإفصاح، والتي قد لا تكون مطلوبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً لزيادة عدد الأطراف المهتمة بالمعلومات الصادرة عن الشركات المساهمة العامة. (حميدات، 2008)

وبما أن البدائل المختلفة من أساليب عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك آثاراً مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جداً بصدد توفير الإفصاح المناسب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض معلومات في مكان يصعب الإهتداء إليه، وعموماً جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات "ذات الآثار المهمة" على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى، خصوصاً التفاصيل. إما في الملاحظات أو الايضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان إفصاحاً عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية. ومن هنا يجب أن نحدد صفات الإفصاح المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها. (البستاني، 2005، 31) وتختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الإختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول الى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال،

وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم، وبشكل يوفر حداً أدنى من الإفصاح المرغوب فيه، وبكيفية تحقق المصالح الرئيسة لتلك الأطراف. (بو شليح، 46، 2008)

ومن اسباب عدم إلزامية الإفصاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم :

1. تكلفة إصدار البيانات المالية تعتبر عالية نسبياً، وذلك لا يتفق مع مبدأ التكلفة والمنفعة بالنسبة لهذه المنشآت.
2. هذه المنشآت تصدر بيانات مالية بشكل دائم للمجهزين وللمالكين، ويمكن تزويد الممولين بهذه البيانات عند حاجتهم اليها مباشرة بدون إصدار رسمي. (Greenstone and Paul,2006)

2-8 المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم)

فيما يلي أهم المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية:

1- عرض البيانات المالية الخاصة بمدى عدالة المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى، وفقا للتعريفات ومعايير الإعتراف الخاصة بالأصول والإلتزامات والدخل المصاريف.

2- افصاحات إضافية عند اللزوم، لتحقيق عرض عادل للبيانات المالية.

3- إعداد البيانات المالية بافتراض أن المنشأة مستمرة، أي يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على الإستمرار، بصفتها منشأة مستمرة، وتكون المنشأة كذلك ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية المنشأة أو وقف عملياتها، وفي حالة وجود شكوك هامة تتعلق بأحداث أو ظروف تشكك في قدرة المنشأة على الإستمرار، يتعين على المنشأة الإفصاح عن تلك الشكوك فلا تقوم بإعداد بياناتها المالية على أساس مستمر.

4- إتساق العرض، بمعنى أن تحافظ المنشأة على عرض وتصنيف البنود المالية من فترة معينة إلى الفترة التي تليها ما لم:

أ. يتبين أن العرض بشكل آخر سيكون ملائماً أكثر.

ب. يتطلب هذا المعيار تغييراً في العرض.

5- المعلومات المقارنة، ينبغي أن تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة فيما يخص الفترة المقارنة السابقة لجميع المبالغ المعروضة في البيانات المالية للفترة الحالية. ويجب أن تحتوي المعلومات المقارنة على معلومات سردية ووصفية، عندما تكون ذات صلة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

6- الأهمية والتجميع، ينبغي أن تعرض المنشأة "كل فئة هامة من البنود المماثلة" بشكل منفصل.

7- المجموعة الكاملة من البيانات المالية، تتضمن المجموعة الكاملة للبيانات المالية ما يلي:

أ. بيان المركز المالي كما في تاريخ إعداد التقارير.

ب. أحد البيانين التاليين:

1. بيان الدخل الشامل لفترة إعداد التقارير.
2. أو بيان دخل منفصل وبيان دخل شامل.

ج. بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير.

د. بيان التدفقات النقدية لفترة إعداد التقارير.

هـ. الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الاخرى.

8- تحديد البيانات المالية، تحدد المنشأة بوضوح كل من البيانات المالية والملاحظات وتميزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة، بالإضافة الى ذلك ينبغي أن تعرض المنشأة المعلومات التالية بوضوح وأن تكررها عند اللزوم لفهم المعلومات المعروضة:

أ. اسم المنشأة المعدة للتقارير وأي تغييرات تطرأ على اسمها من نهاية فترة إعداد التقاريرالسابقة.

ب. توضيح ما إذا كانت البيانات المالية تغطي منشأة منفردة أو مجموعة من المنشآت.

ج. تاريخ نهاية فترة إعداد التقارير والفترة التي تغطيها البيانات المالية.

د. عملة العرض.

ه. مستوى التقريب إن وجد.

وينبغي أن تفصح المنشأة عما يلي في الملاحظات:

أ. مقر المنشأة وشكلها القانوني وبلد تأسيس وعنوان مكتبها المسجل.

ب. وصف لطبيعة أعمال المنشأة وأنشطتها الرئيسة.

9-2 البنود الواجب عرضها في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

أهم البنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي:

1. النقد والنقد المعادل.

2. الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى.
3. المخزون.
4. الممتلكات والمصانع والمعدات (صافي، بعد خصم الاستهلاك المتراكم).
5. العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
6. الأصول غير الملموسة.
7. المخصصات.
8. الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى.
9. الحسابات المكشوفة.
10. أصناف حقوق الملكية (رأس المال، الأرباح المحتجزة).

أهم البنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل:

1. الإيراد.
2. تكاليف التمويل.
3. تكلفة البضاعة المباعة.
4. مجمل الربح.
5. مصروفات التشغيل.
6. الربح قبل الضريبة.
7. مصروف الضريبة.
8. إجمالي الدخل الشامل.

أهم البنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية:

1. رأس المال أول المدة.

2. إجمالي الدخل الشامل.
3. تسويات سنوات سابقة (للإيرادات والمصروفات).
4. الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية.
5. مبالغ الاستثمارات من قبل المالكين.
6. معاملات أسهم الخزينة.
7. الأرباح الموزعة على الملاك.

أهم البنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية:

1. المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات.
2. المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات.
3. المدفوعات النقدية للموظفين.
4. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
5. المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى.
6. المقبوضات النقدية من بيع أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الاخرى.
7. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
8. التسديد النقدي للمبالغ المقترضة.
9. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية:

1. بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
2. أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية (أساس الاستحقاق).

3. السياسات المحاسبية المستخدمة المتعلقة بفهم البيانات المالية (كسياسة تقييم المخزون من البضاعة أو سياسة استهلاك الأصول الثابتة).
4. تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها.
5. تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسة المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.

10-2 الدراسات السابقة

دراسة (صيام، 2008) بعنوان: "انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن، ودرجة تأييد المحاسبين في تلك المشاريع للالتزام بتطبيق هذه المعايير والمعوقات (الصعوبات) التي تحد من هذا الالتزام. وكشفت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

دراسة ابو زر، (2008) بعنوان: "التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل إتساع النظرة الى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر"

تمت هذه الدراسة للبحث في التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر فتضمنت مفاهيم هذه المنشآت، والأهمية والدور الاقتصادي لوجودها، وبينت من هم مستخدمو البيانات المالية لها، ووضحت عناصر التميز بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وفكرة وجود معايير المحاسبة الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكانت نتائج هذه الدراسة أن هناك طلباً قوياً ـ على الصعيد العالمي ـ لإدخال المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث إن معظم الشركات "عالمياً" صغيرة ومتوسطة الحجم. وتختلف

حاجات مستخدمي معلومات المعايير الدولية للإبلاغ المالي الكاملة عن احتياجات مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأن تكاليف الالتزام بمعايير خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ستكون أقل من تكاليف الالتزام بوثيقة IFRS الكاملة .

دراسة علاونة، (2008)، بعنوان: "مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم – دراسة إستكشافية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية، والتعرف على المشاكل المحاسبية التي تعترض المشاريع الصغيرة في فلسطين من وجهة نظر أصحابها، وما هي السبل الكفيلة بإزالة المشاكل التمويلية والمحاسبية، الأمر الذي يساهم في تهيئة المناخ الإستثماري العام، بشكل يدعم القدرة التنافسية للإقتصاد الفلسطيني على جذب الإستثمارات الخاصة، في عالم يسوده الإنفتاح والتنافس المحموم على الموارد المالية. ولقد استخدم الباحث الاستبانة للحصول على نتائج الدراسة والتي وزعت على عينة الدراسة والتي اقتصرت على محافظات الضفة الغربية حسب القطاعات الانتاجية المختلفة حيث يتوزع افراد العينة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها مايلي:

- 71.2% من المشاريع الصغيرة تقريباً يتركز رأس مالها بين ألف الى عشرة الاف دينار وهذه نتيجة متوقعة إذ إن من خصائص المشاريع الصغيرة صغر حجم رأس المال المستثمر، وبالتالي كثرتها، من خلال سهولة تكوينها وانتشارها.

- 63.5% تقريبا من أصحاب المشاريع الصغيرة يعتمدون في تمويلهم على تمويل ذاتي، وتدني نسبة المشاريع التي تمول استثماراتها من القروض البنكية أو تلك التي توفرها المؤسسات غير الربحية.
- 86.5% تقريبا من هذه المشاريع تستخدم مابين (1-5) عمال فقط.

دراسة المهدلي، (2009). بعنوان: "مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة)"

هدفت هذه الدراسة لتحقيق عدة أغراض أهمها:

1. التعرف على خصائص المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص.
2. التعرف على مضامين محاضر ومسودات مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم).
3. التعرف على مدى تقيد النظم المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن) بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من جهة، ومدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الخاصة (المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم) لتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

تكونت عينة الدراسة من 500 فرد، 200 منهم مدققون خارجيون والباقي محاسبون من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتم استخدام الاستبيانات كأداة لجمع المعلومات، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها:

أ. تعد متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ملائمة للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية.

ب. لا توجد معوقات تواجه بيئة المنشآت الخاصة في الأردن، بخصوص تطبيق متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دراسة القشي والعبادي (2010) بعنوان: "أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على كفاءة الأداء "

هدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها:

1. الاطلاع على مفهوم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
2. مناقشة وفلسفة الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ولقد اعتمد الباحثان على الندوات والمؤتمرات التي ناقشت أهم الأمور المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وناقش الإطار المفاهيمي المحاسبي في ظل هذه المؤسسات ومنها توصل إلى نتائج البحث، وكانت أهمها اقتصار التقارير المالية المصدرة من هذه المؤسسات على الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، والملاحظات التفسيرية، واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية، وعدم تواؤم أهداف الإبلاغ المالي وفقا للأهداف العامة المنصوص عليها بالإطار المفاهيمي للمحاسبة، بالإضافة إلى عدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في قوائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعدم إلزامية نشر القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتجدر الإشارة إلى أن فروض المحاسبة (الوحدة الإقتصادية، والإستمرارية، والدورية) غير متوافرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، نظراً لعدم استقلالية المؤسسة عن مالكها.

دراسة: (Maingot & Daniel, 2006) بعنوان: "Financial Reporting of Small Business Entities in Canada"

هدفت الدراسة إلى معرفة الأسباب الرئيسة التي تجعل المحاسبين يقومون بإعداد القوائم المالية في الشركات الصغيرة في كندا، والتأكد من وجهات نظر المحاسبين حول نقاط الضعف أو الأعباء التي يمكن أن تحدد إعداد البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة، وكذلك الحصول على اقتراحات من المحاسبين حول كيفية تخفيض أعباء إعداد القوائم المالية للشركات الصغيرة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

1. إن الأغراض الرئيسة من البيانات المالية هي للضريبة أولاً، وللأغراض المصرفية ثانياً ولتقييم الأداء ثالثاً.
2. إن نقاط الضعف في النظام الحالي للتقارير المالية تتمثل بإستغراقه وقتاً طويلاً وكونه معقداً جداً وباهظ الثمن وغير ملائم.
3. ولقد وردت أربعة اقتراحات لتخفيف أعباء إعداد القوائم المالية وترتيبها بحسب أهميتها: الحوسبة، معايير خاصة، والتنظيم، وتقليل المعايير المحاسبية.
4. إن الوضع الراهن الذي يستخدم مجموعة معايير واحدة للمنشآت الصغيرة والمنشآت ذات المسؤولية العامة هو غير ملائم، والحل الأمثل هو وضع مجموعة واحدة من المعايير للمنشآت ذات المسؤولية العامة مع استثناءات للمنشآت الصغيرة، أو وضع مجموعتين من المعايير واحدة للشركات ذات المسؤولية العامة وأخرى للمنشآت الصغيرة.

5. والمتوقع من المعايير الجديدة، البساطة، وخفض التكلفة، والحد من التأخير، وزيادة أهميتها وملاءمتها لهذه المنشآت.

دراسة (Lunge, Caraiani & Dascalu, 2007) بعنوان: "New Direction of Financial Reporting within Global Accounting Standards for Small and Medium-Sized Entities "

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة النظر، وتحليل الكتابات والدراسات السابقة التي تحدثت عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً الى استبيان أجراه مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأثر هذه المعايير الجديدة على المنظمات المهنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن معايير إعداد التقارير المالية يجب أن تلبي حاجات المستخدمين، لكن لم يتم تعريف معايير المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مع أن هذه المعايير تخص مجموعة كبيرة من المنشآت التي ترحب بالالتزام بها خاصة مع الفوائد المتوقعة من تطبيقها، إلا أن ما يثبط هذه المنشآت على تطبيق هذه المعايير هو تعقيدها وكثرة تفاصيل المعيار مما يحتاج إلى جهد لفهمه.

دراسة (Scheibel , 2007) بعنوان: "Is There A Solid Empirical Foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs ?"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاتجاهات والآليات التي اتبعها مجلس معايير المحاسبة الدولي خلال إعداده مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وهل كانت تلك الآليات مبنية على أرض صلبة وضمن منهجية صحيحة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. أن مسودة المعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى أمور مهمة كثيرة: مثل تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتعريف المستخدمين الخارجيين

لقوائم تلك المنشآت، حيث إن إعداد القوائم وفقاً للمعيار لا يوضح الكيفية التي يتم الإستفادة منها من المستخدمين الخارجيين.

2. لم يقم مجلس معايير المحاسبة الدولية بجمع آراء كافية حول الموضوع وخصوصاً من الدول النامية مما تسبب بفجوة معلومات لا يستهان بها.
3. لم يستطع مجلس معايير المحاسبة الدولية تحليل حاجات المستخدمين الخارجين، وخصوصاً من وجهة نظر دولية.

وقد أوصت الدراسة بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية للبيئة المحيطة بشكل أعمق، قبل الخروج بالمعيار بشكل نهائي.

دراسة (Popa, Nistor & Deaconu, 2009) بعنوان: "Analysis of the Stakeholders' needs and their Inference upon financial reports of smes"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حاجات ملاك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحليل أثر احتياجاتهم على القوائم المالية التي تصدرها هذه المنشآت، وعلى الإطار المفاهيمي، ومعايير القياس والاعتراف، وحددت أيضا أصحاب المصالح في هذه المنشآت. وقد كشفت عن هذه المنشآت أنها تعد قوائمها المالية لتكون ملائمة لملاكها، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين التكلفة والمنفعة.

دراسة (Albu, C.N & Albu N, 2010) بعنوان: "The context of the possible IFRS for SMES implementation in Romania"

هدفت الدراسة إلى مناقشة القضايا ذات العلاقة بتنفيذ المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البيئة الرومانية حيث قام الباحثان بدراسة استطلاعية عن هذا الموضوع، وتوصلوا إلى أنه لا مفر من تطبيق هذه المعايير طالما أن المعايير المحلية المتبعة

لا يمكن أن تكون بجودة المعايير المحاسبية الدولية، ولكن من الممكن أن تكون هناك اختلافات في تطبيق هذه المعايير بين البلدان نظراً للاختلاف في خلفياتهم المحاسبية السابقة، وهناك آراء حول تطبيق هذه المعايير، بأنها ستؤثر على التعليم المحاسبي وعلى المهنيين، لكن في رأي الباحثين أن هذه المشاكل يمكن حلها بزيادة جودة التدريس و التدريب المهني المستمر.

دراسة **(Matar, M. Nour, A and Al-bakri, A , 2012) بعنوان:**

"The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها:

1. تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت الكبيرة.
2. إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بناء الاقتصاد الأردني.
3. تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

صمم الباحثان استبانة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة التي شملت ثلاث مجموعات من العاملين في دوائر التسهيلات المصرفية لعشرة بنوك تجارية، وهم: محللو الائتمان وضباط الائتمان ومديرو الائتمان. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي:

1. تلعب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي الأردني.
2. توظف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حوالي 16٪ من قوة العمل الأردنية.
3. تغلب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة سمة الملكية العائلية حيث يهيمن فيها على جميع نواحي النشاط الرئيسة، ولذا يسودها نمط الإدارة المركزي الذي يقلص من فاعلية نظم الحاكمية المؤسسية فيها .
4. كما تتسم أيضاً وبشكل عام بضعف النظم المحاسبية، وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها.
5. فيما عدا حالات استثنائية كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في تلك القوائم الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم.
6. وبناء عليه فإن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76٪) تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

11-2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة العديد من المواضيع المختلفة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تمت أغلب هذه الدراسات السابقة قبل صدور النسخة النهائية للمعيار بشكل رسمي، أما الدراسة الحالية فهي تركز على مدى قابلية تلك المنشآت لتطبيق متطلبات عرض البيانات المالية في هذا المعيار، خاصة وأن هذه الدراسة انجزت بعد أن خرج المعيار من إطار المسودة وتم إقراره بشكل رسمي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهج الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة

3-3 عينة الدراسة

3-4 أسلوب جمع البيانات

3-5 أداة الدراسة

3-6 الأساليب الإحصائية

3-7 صدق وثبات أداة الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة، وكذلك وصفاً لمجتمع الدراسة، ووصفاً لأداة الدراسة، والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدراسة، والمعالجة الإحصائية لتحليل البيانات، وفيما يلي تفصيلاً لذلك:

3-1 منهج الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الباحثة استبانة لاستقصاء آراء المعنيين بالموضوع، من المديرين الماليين، والمدققين الداخليين والعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، بالاضافة الى ضباط الائتمان العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

3-2 مجتمع الدراسة

تكون من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية والبنوك التجارية العاملة في المملكة.

3-3 عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 70 منشآة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في محافظة العاصمة عمان، و9 بنوك في العاصمة عمان، وهي من النوع القصدي.

3-4 أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على مصدرين لجمع المعلومات اللازمة للدراسة وهما:

أولاً - المصادر الأولية:

إذ تم إعداد وتوزيع استبانة لاستطلاع آراء أفراد العينة عن مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية.

ثانياً - البيانات الثانوية:

استعانت الباحثة ـ لغاية جمع هذه البيانات ـ بالكتب والدوريات والمجلات والمؤتمرات والدراسات السابقة والتقارير المنشورة من غرفة صناعة عمان، والمنشورة من غرفة تجارة عمان بالإضافة إلى محركات البحث، عبر شبكة الإنترنت.

3-5 أداة الدراسة

تم تطوير وبناء استبانة مستفيدة من الأدبيات والدراسات السابقة المشابهة، وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، والمتمثلة بالمديرين الماليين والمدققين الداخليين في الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في العاصمة عمان وضباط الإئتمان في البنوك العاملة في العاصمة عمان. وتتكون هذه الإستبانة من جزئين:

الجزء الأول: يختص هذا الجزء بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة من حيث (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة العملية)

الجزء الثاني: تضمن (39) فقرة موزعة على خمسة محاور بعدد الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسة الأولى وذلك على النحو التالي:

الفقرة من 1- 10 على صلة بالفرضية الفرعية الأولى ho_1

الفقرة من 11- 18 على صلة بالفرضية الفرعية الثانية ho_2

الفقرة من 19- 25 على صلة بالفرضية الفرعية الثالثة ho_3

الفقرة من 26 – 34 على صلة بالفرضية الفرعية الرابعة ho_4

الفقرة من 35 – 39 على صلة بالفرضية الفرعية الخامسة ho_5

واعتمد مقياس ليكارت الخماسي في اعداد الاستبانة.

3-6 الأساليب الإحصائية

تم الاستعانة بالإحصاء الوصفي، مثل الوسط الحسابي، والانحراف المعياري. كما تم استخدام (كرونباخ ألفا) للتأكد من ثبات الاستبانة.

أما لإختبار الفرضيات فتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: اختبار One Sample t - test اختبار التباين الأحادي ANOVA وإختبار Scheffee لتفسير الفروقات البعدية التي قد تنشأ بين آراء الفئات المستخدمة في عينة الدراسة.

3-7 صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبانة)

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة α = 0.92 وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%(Sekaran,2000,pp223). كما أن قيمة α بالنسبة لكل متغير على حده أعلى من النسبة المقبولة60%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (3-1)

نتائج اختبار كرونباخ ألفا لقياس صدق وثبات أداة الدراسة

الفرضية	قيمة α
بيان المركز المالي	0.904
بيان الدخل وبيان الدخل الشامل	0.93
التغيرات في حقوق الملكية	0.842
التدفقات النقدية	0.922
الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية	0.805

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

4-1 التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

4-2 عرض نتائج الدراسة

4-3 نتائج اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية، بعد تطبيـق اداة الدراسة، وجمع البيانات وتحليلها، حيث سعت الدراسة للتعرف على مـدى قابليـة المنـشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسـبي الـدولي الخـاص بعرض البيانات المالية، فقامت الباحثة باعداد استبانة وزعت على أفراد عينة الدراسة والبـالغ عددهم (120) فرداً تم استرداد (114) استبانة منها ثم تم إدخال البيانـات الـى الحاسـوب وتحليلها إحصائيا من خلال نظام التحليل الإحصائي (SSPS) .

4-2 التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يمكن تلخيص الخصائص الديموغرافية للفئات المشمولة في عينة الدراسة بالمعلومات الموضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (4-2)

وصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

توزيع عينة الدراسة حسب		تكرار	نسبة
الوظيفة	مدير مالي	61	%53.5
	ضابط ائتمان	30	%26.3
	مدقق داخلي	23	%20.2
	المجموع	114	%100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	87	%76.3
	دبلوم عالي	-	-
	ماجستير	25	%21.9
	دكتوراه	-	-
	أخرى	2	%1.8
	المجموع	114	%100
التخصص	محاسبة	70	%61.4
	إدارة أعمال	14	%12.3
	تمويل	7	%6.1
	اقتصاد	7	%6.1
	أخرى	16	%14
	المجموع	114	%100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	26	%22.8
	5-أقل من 10 سنوات	19	%25.4
	15 سنة فأكثر	45	%35.1
	المجموع	114	%100

لقد تبين من توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة أن 53.5% من العينة مديرين ماليين، و26.3% من العينة ضباط ائتمان، و20.2% من العينة مدققين داخليين.

ونلاحظ في عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 76.3% من العينة من حملة البكالوريوس، 21.99% من العينة من حملة الماجستير، و1.8% من العينة من حملة المؤهلات الأخرى، مما يدل على أن النسبة الأكبر من العينة من حملة المؤهلات الجامعية.

ونلاحظ من توزيع عينة الدراسة حسب التخصص أن النسبة الأكبر من العينة من حملة تخصص محاسبة مما يدل على تناسب مؤهلات أفراد العينة، وطبيعة الوظائف محل الدراسة، وهذا يدل على أن افراد العينة لديهم فكرة عن المعايير المحاسبية بشكل عام.

وأن النسبة الأكبر من العينة حسب الخبرة العملية تزيد خبراتهم عن 15 سنة فأكثر، و25.4% من العينة تتراوح خبرتم بين (5-أقل من 10 سنوات) و22.8% من العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات. والباقي ما بين (10- أقل من 15 سنة) مما يدل على ارتفاع الخبرة العملية لدى أفراد العينة.

س: هل أطلعت على المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عام 2009؟

لقد تبين أن 33% فقط من أفراد عينة الدراسة مطلعين على المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادرة عام 2009.

4-3 عرض نتائج الدراسة:

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه، حيث تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى التأييد على كل فقرة من فقرات المتغير وهو :

4.5 – 5 تأييد مرتفع جداً

3.75 – أقل من 4.5 تأييد مرتفع

3 – أقل من 3.75 تأييد متوسط

2 – أقل من 3 تأييد منخفض

أقل من 2 تأييد منخفض جداً

تقييم مدى تأييد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي

جدول (4-3)

السـ ـؤال	المديرين الماليين				ضباط الائتمان				المدققين الداخليين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب
1- النقد والنقد المعادل	4.25	.99	مرتفع	3	4.30	.79	مرتفع	6	3.87	1.29	مرتفع	4	4.18	1.02	مرتفع	3
2- الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى	4.20	1.14	مرتفع	4	4.33	.96	مرتفع	5	3.91	1.47	مرتفع	2	4.16	1.17	مرتفع	4
3- المخزون	4.05	1.19	مرتفع	7	4.37	.89	مرتفع	4	3.83	1.27	مرتفع	6	4.09	1.14	مرتفع	6
4- الممتلكات والمصانع والمعدات(صافي، بعد خصم الاسـتهلاك المتراكم)	4.34	.75	مرتفع	1	4.43	.73	مرتفع	2	3.85	1.36	مرتفع	5	4.27	.91	مرتفع	1
5- العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح و الخسارة	4.07	1.11	مرتفع	6	3.90	.84	مرتفع	7	3.35	1.15	متوسط	10	3.88	1.08	مرتفع	8
6- الأصول غير الملموسة	3.80	1.24	مرتفع	9	3.67	1.09	متوسط	10	3.61	.89	متوسط	9	3.73	1.13	متوسط	9
7- المخصصات	3.67	1.40	متوسط	10	3.83	.95	مرتفع	8	3.78	1.17	مرتفع	7	3.72	1.24	متوسط	10
8- الحسابات المكشوفة	4.03	1.00	مرتفع	8	3.80	1.15	مرتفع	9	3.65	1.34	متوسط	8	3.90	1.11	مرتفع	7
9- الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى	4.08	1.29	مرتفع	5	4.42	.73	مرتفع	3	4.04	1.26	مرتفع	1	4.15	1.17	مرتفع	5
10- أصناف حقوق الملكية (رأس المال، الأرباح المحتجزة)	4.30	.86	مرتفع	2	4.50	.63	مرتفع جداً	1	3.90	1.38	مرتفع	3	4.26	.95	مرتفع	2
المتوسط العام	4.08	.83	مرتفع		4.16	.55	مرتفع		3.78	.98	مرتفع		4.04	.80	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول (4-3) أعلاه يتضح مايلي :

أولاً: على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

1- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قـدره (4.04) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للامتثال بالبنود الواجب عرضها فـي بيان المركز المالي المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

2- تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد بالنسبة لتلك البنـود بـين (4.27) للبنـد الرابـع (الممتلكات والمصانع والمعدات)، (3.72) للبند السادس (المخصصات).

ثانياً: على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى، أي كل على حدة :

1- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً لقابلية امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسـطة الحجـم بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي.

2- لكن ضباط الإئتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قدره (4.16) يليهم في ذلك المديرون الماليون وبوسط حسابي قدره (4.08) ثم في المركز الأخير المدققون الداخليون بوسط حسابي قدره (3.78).

3- وعلى مستوى البنود المشمولة في البيان اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلـك البنود للامتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئـة **المـديرين المـاليين** أعطت الأولوية للبند رقم (4) الممتلكات والمصانع والمعدات، ويعود ذلك إلى رغبـتهم فـي ابراز القوة الإقتصادية للمنشأة، المتمثلة بأصولها من ممتلكات ومصانع ومعدات، في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقم (7) المخصصات، وذلك لعدم رغبتهم بالإعلان عـن المخـاطر

المالية المحتملة التي قد تواجهها المنشأة، أما بالنسبة لفئة **ضباط الائتمان** فكانت الأولوية للبند رقم (10) أصناف حقوق الملكية، للبحث عن ماهية رأس المنشأة ومصادر تمويلها فيما إذا كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية، في حين جاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (6) الأصول غير الملموسة، لندرة امتلاك هذه المؤسسات لهذا النوع من الأصول، بينما فئة **المدققين الداخليين** أعطت الأولوية للبند رقم (9) الذمم الدائنة التجارية، والذمم الدائنة الأخرى، لأنها تعكس استقرار الوضع المالي للمنشأة، بالإضافة إلى أهميتها عند تدقيق المدفوعات النقدية للمنشأة، وجاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (5) العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة، وذلك لصعوبة التحقق والتأكد من صحة ودقة القيمة العادلة.

4-بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة في الجدول، سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات ويشير ذلك الى اختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيال مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي.

تقييم مدى تأييد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل

جدول (4-4)

السـ ـؤال	المديرين الماليين				ضباط الائتمان				المدققين الداخليين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب
1- الإيراد	4.15	1.18	مرتفع	2	4.30	.88	مرتفع	4	4.39	.72	مرتفع	1	4.24	1.02	مرتفع	1
2- تكاليف التمويل	3.93	1.15	مرتفع	6	3.83	1.21	مرتفع	8	3.94	1.30	مرتفع	5	3.91	1.19	مرتفع	8
3- تكلفة البضاعة المباعة	3.90	1.26	مرتفع	7	4.33	1.09	مرتفع	3	3.78	1.13	مرتفع	7	3.99	1.20	مرتفع	7
4- مجمل الربح	3.85	1.33	مرتفع	8	4.40	.86	مرتفع	2	3.87	1.36	مرتفع	6	4.00	1.24	مرتفع	6
5- مصروفات التشغيل	4.00	1.20	مرتفع	5	4.20	.96	مرتفع	6	3.95	1.30	مرتفع	4	4.04	1.16	مرتفع	5
6- الربح قبل الضريبة	4.05	1.31	مرتفع	3	4.23	1.10	مرتفع	5	3.96	1.07	مرتفع	3	4.08	1.21	مرتفع	3
7- مصروف الضريبة	4.18	1.10	مرتفع	1	4.10	1.06	مرتفع	7	3.70	1.49	متوسط	8	4.06	1.18	مرتفع	4
8- إجمالي الدخل الشامل	4.04	1.15	مرتفع	4	4.47	.82	مرتفع	1	4.09	.95	مرتفع	2	4.17	1.04	مرتفع	2
المتوسط العام	4.01	1.03	مرتفع		4.23	.81	مرتفع		3.96	.91	مرتفع		4.06	.95	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول (4-4) أعلاه يتضح مايلي :

أولاً: على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

1- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قـدره (4.06) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للامتثال بالبنود الواجب عرضها فـي بيان الدخل والدخل الشامل المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الـدولي الخـاص بتلـك المنشآت.

2- تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد بالنسبة لتلـك البنـود بـين (4.24) للبنـد الأول (الإيراد)، (3.91) للبند الثاني (تكاليف التمويل).

ثانياً: على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى أي كل على حدة:

1- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً لقابلية امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسـطة الحجـم بالبنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل.

2- لكن ضباط الائتمان هم الأكثر تأييداً، وبوسط حسابي قـدره (4.23)، يلـيهم فـي ذلـك المديرون الماليون وبوسط حسابي قدره (4.01)، ثم في المركز الأخير المـدققون الـداخليون بوسط حسابي قدره (3.96).

3- وعلى مستوى البنود المشمولة في البيان، اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للامتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئـة **المـديرين المـاليين** أعطت الأولوية للبند رقم (7) مصروف الضريبة، لاهتمامهم بإبراز مـدى التـزام المنـشأة بالقوانين وخاصة الضريبة، في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقم (4) مجمل الربح، لعدم رغبتهم بالإعلان عن أرباحهم، حيث معظمهم يميلون إلى الحفاظ على سرية المعلومات التـي تخص المنشأة وخاصة الأرباح، أما بالنسبة لفئة **ضباط الائتمان** فكانت الأولوية للبند رقـم (8)

إجمالي الدخل الشامل، وذلك لمعرفة فيما إذا كان للمنشأة القدرة على سداد الديون وفوائـدها، في حين جاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (2) تكاليف التمويل، لأن معظم هذه التكاليف يحددها البنك، فهو ليس مبلغاً مجهولاً بالنسبة لهم، ولا يعتبر معلومة جديـدة، بينمـا فئـة **المـدققين الداخليين** أعطت الأولوية للبند رقم (1) الإيراد، للتأكد من سلامة الوضع المحاسبي للمنـشأة، وخاصة عند تدقيق المقبوضات النقدية، وجاء بالمرتبة الأخيـرة البنـد رقـم (7) مـصروف الضريبة، لأن المسؤولين عن تحديدها هم دائرة الضريبة.

4-بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة في الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فانه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات، ويشير ذلك الى اختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيـال مـدى قابليـة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل.

تقييم مدى تأييد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغير في حقوق الملكية

جدول (4-5)

السـؤال	المديرين الماليين				ضباط الائتمان				المدققين الداخليين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب
1- رأس المال اول المدة.	3.95	1.33	مرتفع	2	4.53	.63	مرتفع	1	3.78	1.38	مرتفع	4	4.07	1.22	مرتفع	2
2- إجمالي الدخل الشامل.	3.84	1.17	مرتفع	3	4.33	.71	مرتفع	2	4.26	.81	مرتفع	2	4.05	1.02	مرتفع	3
3- تسويات السنوات السابقة (للإيرادات والمصاريف).	3.79	1.11	مرتفع	4	4.03	.81	مرتفع	5	3.61	1.23	متوسط	5	3.82	1.07	مرتفع	4
4- الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية.	3.39	1.11	متوسط	6	3.77	.94	مرتفع	7	3.60	.78	متوسط	6	3.54	1.01	متوسط	7
5- مبالغ الإستثمارات من قبل المالكين.	3.34	1.34	متوسط	7	4.23	.77	مرتفع	3	4.17	.65	مرتفع	3	3.75	1.17	مرتفع	5
6- معاملات أسهم الخزينة.	3.49	1.32	متوسط	5	3.83	.95	مرتفع	6	3.48	1.04	متوسط	7	3.58	1.18	متوسط	6
7- الأرباح الموزعة على الملاك.	4.00	1.14	مرتفع	1	4.20	1.13	مرتفع	4	4.30	.76	مرتفع	1	4.11	1.07	مرتفع	1
المتوسط العام	3.69	.91	متوسط		4.13	.50	مرتفع		3.89	.69	مرتفع		3.84	.80	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول (4-5) أعلاه يتضح مايلي :

أولاً: على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

1- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود، وبوسط حسابي قدره (3.84) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغير في حقوق الملكية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

2- تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد بالنسبة لتلك البنود بين (4.11) للبند السابع (الأرباح الموزعة على الملاك)، (3.54) للبند الرابع (الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية).

ثانياً: على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى أي كل على حدة :

1- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً ومتوسط لقابلية امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالبنود الواجب عرضها في بيان التغير في حقوق الملكية.

2- لكن ضباط الائتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قدره (4.13) يليهم في ذلك المدققون الداخليون وبوسط حسابي قدره (3.89) ثم في المركز الأخير المديرون الماليون بوسط حسابي قدره (3.69).

3- وعلى مستوى البنود المشمولة في البيان اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلك البنود للامتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئة **المديرين الماليين** أعطت الأولوية للبند رقم (7) الأرباح الموزعة على الملاك، لأنه غالبا مايكون المدير المالي هو من مالكي المنشأة. في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقم (5) مبالغ الإستثمارات من

قبل المالكين، لأن معظم هذه المنشآت تقوم على العلاقات الشخصية، وبالنسبة لهم هذه المبالغ معروفة ومحددة حسب الاتفاق بينهم، أما بالنسبة لفئة **ضباط الائتمان** فكانت الأولوية للبند رقم (1) رأس المال أول المدة، لمعرفة مدى قدرة المنشأة على النمو من خلال مقارنته مع رأس المال آخر المدة، في حين جاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (4) الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية، لانخفاض أثرها على قدرة المنشأة على السداد، بينما فئة **المدققين الداخليين** أعطت الأولوية للبند رقم (7) الأرباح الموزعة على الملاك، للتأكد من عدم وجود تلاعب او تواطؤ بين الملاك وبين الادارة المالية خاصة اذا لم يكن هناك فصل بينهم، وجاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (6) معاملات أسهم الخزينة، لندرة توفرها في هذا النوع من المنشآت.

4-بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة في الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فأنه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات ويشير ذلك الى اختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيال مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغير في حقوق الملكية.

تقييم مدى تأييد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية

جدول (4-6)

السـؤال	المديرين الماليين				ضباط الائتمان				المدققين الداخليين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب
1- المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات.	4.21	1.05	مرتفع	1	4.47	.86	مرتفع	1	4.04	1.15	مرتفع	3	4.25	1.03	مرتفع	1
2- المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات.	4.05	1.20	مرتفع	2	4.23	.86	مرتفع	5	3.87	.92	مرتفع	4	4.06	1.07	مرتفع	3
3- المدفوعات النقدية للموظفين.	3.88	1.27	مرتفع	8	3.93	.78	مرتفع	9	3.83	1.11	مرتفع	6	3.89	1.12	مرتفع	9
4- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	3.92	1.14	مرتفع	5	4.33	.76	مرتفع	4	4.13	.76	مرتفع	1	4.07	.99	مرتفع	2
5- المدفوعات النقدية لامـتلاك أدوات الـدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى.	4.02	1.02	مرتفع	3	4.10	.80	مرتفع	7	3.78	.74	مرتفع	8	3.99	.92	مرتفع	6
6- المقبوضات النقدية من بيـع أدوات الـدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الاخرى.	3.90	1.06	مرتفع	6	4.03	.72	مرتفع	8	3.82	.83	مرتفع	7	3.92	.93	مرتفع	8
7- صـافي التـدفقات النقديـة مـن الأنـشطة الاستثمارية.	3.85	1.11	مرتفع	9	4.20	.76	مرتفع	6	4.09	.79	مرتفع	2	3.98	.97	مرتفع	7
8- التسديد النقدي للمبالغ المقترضة.	3.98	1.18	مرتفع	4	4.46	.63	متوسط	2	3.70	1.29	مرتفع	9	4.05	1.11	مرتفع	4
9- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.	3.89	1.21	مرتفع	7	4.40	.77	مرتفع	3	3.86	1.10	مرتفع	5	4.02	1.10	مرتفع	5
المتوسط العام	3.97	.95	مرتفع		4.24	.49	مرتفع		3.90	.71	مرتفع		4.03	.81	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول (4-6) أعلاه يتضح مايلي :

أولاً: على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

1- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قـدره (4.03) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للامتثال بالبنود الواجب عرضها فـي بيان التدفقات النقدية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

2- تراوح الوسط الحسابي لهـذا التأييـد بالنـسبة لتلـك البنـود بـين (4.25) للبنـد الأول(المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات)، (3.89) للبند الثالث (المدفوعات النقديـة للموظفين).

ثانياً: على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى أي كل على حدة :

1- كان تأييد كل من هذه الفئات مرتفعاً لقابلية امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسـطة الحجـم بالبنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية.

2- لكن ضباط الإئتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قدره (4.24) يليهم في ذلك المديرون الماليون وبوسط حسابي قدره (3.97)، ثم في المركز الأخير المـدققون الـداخليون بوسـط حسابي قدره (3.90).

3- وعلى مستوى البنود المشمولة في البيان اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلـك البنود للإمتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئـة **المـديرين المـاليين** أعطت الأولوية للبند رقم (1) المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات، لأنها تعكس قـوة النشاط التشغيلي للمنشأة. في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقـم (7) صـافي التـدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، لقلة هذه الأنشطة في هذا النوع من المنشآت، أما بالنسبة لفئة

ضباط الائتمان فكانت الأولوية للبند رقم (1) المقبوضات النقدية من بيع الـسلع والخـدمات، لأنها تعكس قدرة المنشأة على النمو وتوفير السيولة اللازمة لتسديد الديون وفوائدها، في حين جاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (3) المدفوعات النقدية للموظفين، من خصائص هذه المنـشآت قلة عدد العاملين وبالتالي لا يشكل هذا البند مبلغاً مهماً جداً بينما فئـة **المـدققين الـداخليين** أعطت الأولوية للبند رقم (4) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، لأن هذا الجـزء من قائمة التدفقات النقدية يعد الأهم نسبياً ـ وخاصة عند تدقيق نقديـة المنـشآة ـ ، وجـاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (8) التسديد النقدي للمبالغ المقترضة، وذلك لسهولة تدقيقه والتحقق من صحة هذه المبالغ.

4-بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة في الجدول سواء كانت على مستوى كل فئة على حدة أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات، ويشير ذلك الى اختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيـال مـدى قابليـة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضـها فـي بيـان التدفقات النقدية.

تقييم مدى تأييد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية

جدول (4-7)

السـؤال	المديرين الماليين				ضباط الائتمان				المدققين الداخليين				فئات العينة كوحدة واحدة			
	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب	وسط حسابي	انحراف معياري	مستوى التأييد	الترتيب
1- بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم.	4.20	1.11	مرتفع	1	4.13	.86	مرتفع	2	4.22	.60	مرتفع	1	4.18	.96	مرتفع	1
2- أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية (أسـاس الاستحقاق).	4.05	1.15	مرتفع	4	4.13	.90	مرتفع	3	3.91	.79	مرتفع	2	4.04	1.02	مرتفع	2
3- السياسات المحاسبية المستخدمة المتعلقـة بفهـم البيانـات المالية (كسياسة تقييم المخزون من البـضاعة أو سياسـة استهلاك الأصول غير المتداولة).	4.10	1.03	مرتفع	3	4.07	.83	مرتفع	4	3.78	1.00	مرتفع	3	4.03	.97	مرتفع	3
4- تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخـر ضـمن البيانات المالية، والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها.	3.95	.90	مرتفع	5	4.07	.91	مرتفع	5	3.43	1.04	متوسط	5	3.88	.95	مرتفع	5
5- تقديم معلومات حـول الافتراضـات الرئيـسة المتعلقـة بالمستقبل حول الشكوك، فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.	4.13	1.12	مرتفع	2	4.17	.87	مرتفع	1	3.35	1.30	متوسط	4	3.98	1.14	مرتفع	4
المتوسط العام	4.09	.84	مرتفع		4.11	.65	مرتفع		3.74	.59	متوسط		4.02	.76	مرتفع	

بمطالعة البيانات الموضحة في الجدول (4-7) أعلاه يتضح مايلي :

أولاً: على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة:

1- أبدت العينة بفئاتها الثلاث معاً بمستوى (مرتفع) ولجميع البنود وبوسط حسابي قـدره (4.02) بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم قابلة للامتثال بالإفصاح عـن المعلومـات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

2- تراوح الوسط الحسابي لهذا التأييد بالنسبة لتلك البنود بين (4.18) للبنـد الأول(بيـان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير الماليـة للمنـشآت الـصغيرة والمتوسطة الحجم.)، (3.88) للبند الرابع (تقديم المعلومات غير المعروضة في مكـان آخـر ضمن البيانات المالية، والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها).

ثانياً: على مستوى الفئات المشمولة في عينة الدراسة فرادى، أي كل على حدة :

1- كان تأييد كل من المديرين الماليين وضباط الائتمان مرتفعاً بينمـا كـان متوسـطاً لفئـة المدققين الداخليين لقابلية امتثال المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للامتثال بالإفصاح عـن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

2- لكن ضباط الائتمان هم الأكثر تأييداً وبوسط حسابي قـدره (4.11) يلـيهم فـي ذلـك المديرون الماليون، وبوسط حسابي قدره (4.09) ثم في المركز الأخير المـدققون الـداخليون بوسط حسابي قدره (3.74).

3- وعلى مستوى البنود المشمولة في البيان اختلفت آراء تلك الفئات حول قابلية كل من تلـك البنود للامتثال من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. فمثلاً فئـة **المـديرين المـاليين**

أعطت الأولوية للبند رقم (1) بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيـار الـدولي لإعـداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم، لإبراز مـدى التـزام المنـشأة بتنفيـذ القوانين، في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقم (4) تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية، والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها، لعدم رغبتهم بكـشف جميع أسرار المنشأة خوفاً من استغلالها من قبل المنافسين، أما بالنسبة لفئة **ضـباط الائتمـان** فكانت الأولوية للبند رقم (5) تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسة المتعلقـة بالمـستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة، للتأكد من استمرارية المنشأة وقدرتها على الوفاء بديونها، في حين جاء في المرتبة الأخيرة البند رقم (4) تقديم المعلومات غير المعروضة فـي مكان آخر ضمن البيانات المالية، والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها، لأنه أكثر المعلومـات التي تهم ضباط الائتمان التي تؤثر على تسديد المنشأة للقروض وفوائدها، بينما فئة **المـدققين الداخليين** أعطت الأولوية للبند رقم (1) بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الـدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم، لأنها تقدم تأكيداً معقولاً حـول سلامة حسابات المنشأة، وجاء بالمرتبة الأخيرة البند رقم (4) تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية، والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها،وذلـك لأن معظـم حسابات هذه المنشآت بسيطة.

4-بملاحظة الانحرافات المعيارية للأوساط الحسابية للبنود المعروضة في الجـدول، سـواء كانت على مستوى كل فئة على حدة، أو على مستوى العينة جميعها كوحدة واحدة، فإنه يوجد تفاوت بين تلك الانحرافات ويشير ذلك الى اختلاف وجهات نظر أفراد العينة حيـال مـدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالإفصاح عن البنـود الواجـب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

4-4 نتائج اختبار الفرضيات

في اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة الأولى Ho_1 والفرضيات الفرعية ذات الصلة (الخمس) ho_1,ho_2,ho_3,ho_4,ho_5 استخدمت الباحثة اختبار (t-test) وذلك بموجب قاعدة القرار التالية:

ترفض الفرضية العدمية (Ho) وتقبل الفرضية البديلة (Ha) إذا كانت:

قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، أو إذا كانت الدلالة (Sig) أقل أو تساوي معنوية الإختبار 0.05.

الفرضية الرئيسة الأولى:

Ho^1: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية.

Ha_1: توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية.

جدول رقم (4-8)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	tالجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
Ho_1	4.004	0.69	113	15.411	1.981	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 15.411) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة

القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (HO_1) ونقبل الفرضية البديلة (Ha_1)، وهذا يعني وجود قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للإمتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية.

الفرضية الفرعية (1):

ho_1: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان المركز المالي.**

ha_1: توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيـان المركز المالي.**

جدول رقم (4-9)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1)

رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	tالجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_1	4.04	0.80	113	13.828	1.981	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (tالمحسوبة = 13.828) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعـاً لقاعـدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (ho_1) ونقبل الفرضية البديلة (ha_1)، وهذا يعني وجود قابلية لـدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان المركز المالي**.

الفرضية الفرعية (2):

ho_2: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها **في بيان الدخل والدخل الشامل.**

ha_2: توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها **في بيـان الدخل والدخل الشامل.**

جدول رقم (4-10)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2)

رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_2	4.06	0.95	113	11.942	1.981	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 11.942) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعـاً لقاعـدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (ho_2) ونقبل الفرضية البديلة (ha_2)، وهذا يعني وجود قابليـة لـدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان الدخل والدخل الشامل.**

الفرضية الفرعية (3):

ho_3: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التغيرات في حقوق الملكية.**

ha_3: توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيـان التغيرات في حقوق الملكية.**

جدول رقم (4-11)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (3)

رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_3	3.84	0.79	113	11.331	1.981	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 11.331) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعـاً لقاعـدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (ho_3) ونقبل الفرضية البديلة (ha_3)، وهذا يعني وجود قابليـة لـدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغيـرات فـي حقـوق الملكية.

الفرضية الفرعية (4):

ho_4: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية.**

ha_4: توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها **في بيـان التدفقات النقدية.**

جدول رقم (4-12)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (4)

رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	tالجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_4	4.03	0.81	113	13.559	1.981	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 13.559) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعـاً لقاعـدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (ho_4) ونقبل الفرضية البديلة (ha_4)، وهذا يعني وجود قابليـة لـدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية**.

الفرضية الفرعية (5):

ho_5: لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال، بالإفـصاح عـن المعلومـات الواجب الإفصاح عنها في **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية**.

ha_5: توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال، بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية**.

جدول رقم (4-13)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (5)

رقم الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	t المحسوبة	t الجدولية	SIG t	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_5	4.02	0.76	113	14.441	1.981	0.000	رفض

لقد تم استخدام اختبار One sample t-test لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (t المحسوبة = 14.441) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعـاً لقاعـدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (ho_5) ونقبل الفرضية البديلة (ha_5)، وهذا يعني وجود قابليـة لـدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفـصاح عنهـا فـي **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.**

الفرضية الرئيسة الثانية:

Ho_2: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة (المديرين الماليين،المدققين الداخليينو ضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

Ha_2: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاثة المشمولة في عينة الدراسة (المديرين الماليين،المدققين الداخليين و ضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال لمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخاص بتلك المنشآت.

جدول رقم (4-14)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
Ho_2	بين المجموعات	1.503	2	.751	1.568	3.10	0. 213	قبول
	في المجموعات	53.178	111	.479				
	المجموع	54.681	113					

لقد تم استخدام اختبار One way ANOVA لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 1.568) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho_2) ونرفض الفرضية البديلة (Ha_2)، وهذا يعني عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة (المديرين الماليين،

المدققين الداخليين و ضباط الائتمان) بخصوص مدى قابلية المنـشآت الـصغيرة والمتوسـطة الأردنيـة للامتثال لمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي الخـاص بتلـك المنشآت.

الفرضية الفرعية (1):

ho_1: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الـثلاث المـشمولة فـي عينـة الدراسـة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيـان المركز المالي.**

ha_1: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخـصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها **فـي بيـان المركـز المالي.**

جدول رقم (4-15)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (1)

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_1	بين المجموعات	2.047	2	1.024	1.603	3.10	0.206	قبول
	في المجموعات	70.867	111	.638				
	المجموع	72.914	113					

لقد تم استخدام اختبار One way ANOVA لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد مـن مطالعتنـا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 1.603) أقل من قيمتهـا الجدوليـة، وتبعـاً

لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho_1) ونرفض الفرضية البديلة (ha_1)، وهذا يعني عدم وجـود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابليـة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للإمتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان المركز المالي**.

الفرضية الفرعية (2):

ho_2: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الـثلاث المـشمولة فـي عينـة الدراسـة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيـان الدخل والدخل الشامل.**

ha_2: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة بخـصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضـها **فـي بيـان الـدخل والدخل الشامل.**

جدول رقم (4-16)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (2)

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG f	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_2	بين المجموعات	1.249	2	.625	0.69	3.10	0.504	قبول
	في المجموعات	100.508	111	.905				
	المجموع	101.758	113					

لقد تم استخدام اختبار One way ANOVA لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد مـن مطالعتنـا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 0.69) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة

القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho_2) ونرفض الفرضية البديلة (ha_2)، وهذا يعني عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للإمتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان الدخل والدخل الشامل.**

الفرضية الفرعية (3):

ho_3: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التغيرات في حقوق الملكية.**

ha_3: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها **في بيان التغيرات في حقوق الملكية.**

جدول رقم (4-17)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (3)

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG F	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_3	بين المجموعات	4.076	2	2.038	3.531	3.10	0.039	رفض
	في المجموعات	67.498	111	.608				
	المجموع	71.574	113					

لقد تم استخدام اختبار One way ANOVA لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 3.531) أكبر من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (ho_3) ونقبل الفرضية البديلة (ha_3)، وهذا يعني وجود

فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغيـرات فـي حقـوق الملكية. وباستخدام اختبار شافيه (Schaffee) نجد الفروقات تميل لصالح ضباط الائتمان.

جدول رقم (4-18)

نتائج اختبار شافيه

الفئة	الوسط الحسابي	المدير المالي	ضباط الائتمان	التدفيق الداخلي
المديرون الماليون	3.69			0.45-*
ضباط الائتمان	4.13	0.45*		
المدققون الداخليون	3.89			

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك فرقاً بين المديرين الماليين وضباط الائتمان وبـين ضـباط الائتمـان والمدققين الداخليين.

(*) الفرق دال إحصائياً.

الفرضية الفرعية (4):

ho_4: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية.**

ha_4: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية.**

جدول رقم (4-19)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (4)

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	SIG f	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_4	بين المجموعات	1.940	2	.970	1.498	3.10	0.228	قبول
	في المجموعات	71.870	111	.647				
	المجموع	73.810	113					

لقد تم استخدام اختبار One way ANOVA لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 1.498) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho_4) ونرفض الفرضية البديلة (ha_4)، وهذا يعني عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في **بيان التدفقات النقدية**.

الفرضية الفرعية (5):

ho_5: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب الإفصاح عنها في **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.**

ha_5: توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب الإفصاح عنها **في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.**

جدول رقم (4-20)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية (5)

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبية	F الجدولية	SIG F	نتيجة اختبار الفرضية العدمية
ho_5	بين المجموعات	2.335	2	1.167	2.08	3.10	0.13	قبول
	في المجموعات	62.286	111	.561				
	المجموع	64.621	113					

لقد تم استخدام اختبار One way ANOVA لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة = 2.08) أقل من قيمتها الجدولية، وتبعاً لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية العدمية (ho_5) ونرفض الفرضية البديلة (ha_5)، وهذا يعني عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب الإفصاح عنها في **الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.**

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية .

5-1 الاستنتاجات:

1. هناك قابلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية بشكل عام.

2. بالنسبة لبيان المركز المالي وبيان الدخل والدخل الشامل كان مستوى تأييد فئات العينة كوحدة واحدة مرتفعاً، وكان ضباط الإئتمان هم الأعلى تأييداً حول وجود قابلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي.

3. بينما كان التأييد متوسطاً للمديرين الماليين، ومرتفعاً لضباط الإئتمان، حول وجود قابلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغير في حقوق الملكية.

4. أما بالنسبة للبنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية كان تأييد ضباط الإئتمان مرتفعاً، ويليهم في ذلك المديرون الماليون.

5. ثم كان تأييد المدققين الداخليين أقل من ضباط الائتمان حول مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية.

6. كشف اختبار التباين الأحادي (ANOVA) عن وجود اتساق بين آراء الفئات الثلاث المشمولة في عينة الدراسة، حول قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للامتثال بالبنود الواجب عرضها، بموجب

المعيار المحاسبي الدولي، وذلك في جميع البيانات المالية التي تصدرها بينما كشف اختبار Schaffee عن عدم اتساق وجهات النظر مع ضباط الإئتمان، تجاه بيان التغير في حقوق الملكية.

7. تبين أن نسبة المطلعين على المعيار قليلة جداً حيث بلغت نسبتهم 33% فقط.

5-2 التوصيات:

1. زيادة الوعي بأهمية الامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي، وفائدة ذلك على اقتصاد البلد
2. بذل الجهود من الجهات المختصة بإزالة العقبات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية، خصوصاً في مجال توفير مصادر التمويل المناسبة لها.
3. الاتفاق على وضع معيار مقَنن لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية، وذلك بما يتماشى مع المعايير العالمية المتعارف عليها في هذا المجال، خصوصاً المعيار المنصوص عليه لهذا الغرض في المعيار المحاسبي الدولي لهذه المنشآت.
4. تشجيع مالكي هذه المنشآت الإهتمام بتوظيف أشخاص متخصصين ومهنيين، خاصة اذا لم يكن لديهم معلومات كافية عن آلية العمل المحاسبي.
5. ضرورة التزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن بالمعيار المحاسبي خصوصا فيما يتعلق بعرض البيانات المالية والإفصاح عنها.
6. حث العاملين في هذه المنشآت للاطلاع على المعيار المحاسبي الخاص بهذه المنشآت.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع العربية

1. ابوزر،عفاف، (2008) " التغييرات المحاسبية والشتريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن
2. البراري،مصطفى(2008)، الرقابة المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
3. البستاني، شذى(2005) **القياس والإفصاح المحاسبي عن كاف نوعية: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز،** منشورات المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
4. بوشليح، محمد (2008)، **مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حاكمية الشركات،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان.
5. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن، مجموعة طلال ابو غزالة، (2009) **"المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم ".**
6. دائرة الإحصاءات الأردنية، (2006)، النشرة الإحصائية لعام 2006 .
7. دائرة الاحصاءات الاردنية، (2007)، النشرة الاحصائية لعام 2007.
8. ديوان المحاسبة، قسم الدراسات،(2008)، ورقة عمل " **المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي"**

9. حماد، طارق عبد العال (2006) **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمارومنح الائتمان: نظرة حالية ومستقبلية،** الإسكندرية : الدار الجامعية

10. حمد، محمد (2005)، **دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

11. حميدات، جمعة (2008)، مقارنة معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مع معايير الابلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

12. خاف، لعيبي هاتو (2009)، **الافصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية،** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد .

13. خوري، سابا نعيم (2008)، المنشآت الخاصة ومدققو حساباتها ... الاستراتيجية والأهداف، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

14. زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، نغم (2007) دور الإفصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية، في ترشيد قرار الاستثمار، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية،** سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) ص 206-228 .

15. سمير، سحنون وشعيب، بونوة، (2006)، **الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، يومي 17 و18 ابريل.

16. سواد ، زاهرة (2011). **محاسبة المنشآت العامة والخاصة.** عمان، دار الراية للنشر.

17. الشاهد، محمد سمير (2000)، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً للمعايير الدولية،** منشورات اتحاد المصارف العربية ص429.

18. الشماع، خليل (2010) "تعريف المنشأة الصغيرة" **مجلة الدراسات المالية والمصرفية،** مج 18 ، ع 1 ، 26-40 .

19. الشماع، خليل (2010) " خصائص المنشأة الصغيرة وأهميتها ومشكلاتها" **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** ، مج 18 ، ع 2 ، 41- 47 .

20. صبح، داوود (2008) الاعتبارات والإجراءات الخاصة لتدقيق المنشات الصغيرة والمتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن

21. صيام، وليد، (2008)، "انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

22. عبد السلام،ماجد وصالح، (2008) "أثر التمويل والضرائب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم" **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18-19 تشرين الاول، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، الأردن .

23. عدس، نائل (2008)، "بين المحاسبة و التدقيق والدور الاقتصادي الإرشادات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة"، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

24. علاونة، سعيد (2008)، "مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم – دراسة استكشافية " **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن** للفترة من 18- 19 تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

25. مقابلة، إيهاب وغسان، ابو ياغي **تقرير حول معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن، غرفة صناعة الأردن، آذار ، 2012.**

26. المهدلي، عايدة حمد، (2009)**. مدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار المالي الدولي للمفترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (المنشات الخاصة) وتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الاردنية** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن .

27. القشي، ظاهر والعبادي، هيثم (2010). "أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع2 ،34-37.

ثانياً: المراجع الاجنبية

1- Albu , C.N & Albu N, (2010) .The context of the possible ifrs for smes implementation in Romania. ***Accounting and Management Information Systems*** Vol. 9, No. 1, pp. 45 –71, 2010

2- Deaconu, A ., Nistor,N & Popa ,I (2009). *Analysis of the Stakeholders' needs and their Inference upon financial reports of smes* **,**Babeş-Bolyai University, Cluj-Napoca, Romania , ***Journal of International Business and Economic* .** Jan, 2009 , Vol. 9 , Source Issue: 1 , JIBE:9

3- Ghazali, N., (2008), *Voluntary disclosure in Malaysian corporate annual reports: views of stakeholder* , **Social Responsibility Journal**, 4, 504-516

4- Greenstone, M. and Paul,O. (2006), "Mandated disclosure, Stock retums and the 1964 Securities Acts Amendment", ***Quarterly Journal of Economics***, Vol 12, No 2, pp399-460.

5- Karmel, S. M. and Byron, J., 2002, ***"Comparison of Small and Medium Sized Enterprises in Europe and the USA***", Routledge.

6- Lungu,C.I, Caraiani, C & Dascalu, C (2007) . ***New Direction of Financial Reporting within Global Accounting Standards for Small and Medium-Sized Entities .*** Academy of Economic Studies of Bucharest.

7- Matar, M. Nour, A and Al-bakri, A , 2012 " The Disclosure of Information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan" **Proceedings of the 3rd international Conference on Information Management and Evaluation , Atilim University,Ankara, Turkey , 16-17 April 2012**

8- Meek, G. K., C. B. Roberts & S. Gray (1995) *Factors Influencing VoluntaryAnnual Report Disclosure by U.S., U.K and Continental European Multinational Corporations*. **Journal of International Business Studies 26 (3), 555-572**

9- Magabel , I & Kharabsheh , R . (2011a) Employability of Graduates : Role of SME's and Alternative Curriculums, ***European Journal of Economics, Finance and administrative Sciences ,*** issue 34 , 2011 .

10- Maingot , M , Zegbal , D. (2006) Financial reporting of small business entities in Canada. ***Journal of Small Business Management,*** Oct 2006,44,4; pg.513

11- Radebaugh, L. H. & S. Gray (2001) **International Accounting and Multinational Enterprises (5**th Ed.). *New York: John Wiley and Sons, Inc.*

12- Al-Razeen A.,Karbhari Y,. (2004) *Interaction between compulsory and voluntary disclosure in Saudi Arabian corporate annual reports*. **Managerial Auditing Journal**, 19,3, 351-360

13- Roberts, C., P. Weetman & P. Gordon (2002) **International Financial Accounting: A Comparative Approach. London: Prentice-Hall.**

14- Sekaran,uma"**Research Method for Business**" 3rd edition, John Wiley,Newyork,(2000).

15- Schiebel, Alexander, (2007), ***Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs ?***, Vienna University of Economics & Business Administration, Department of Accounting & Finance, Althanstrasse 39 – 45, Vienna .

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

1. **الاقتصادية الالكترونية (22-9-2012) 5 تحديات تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أبرزها التسويق والتصدير .**

On line **http://www.aleqt.com/2012/09/22/article_695047.html**

2. صحيفة الغد،(3-1-2011) ***البنك المركزي يحدد تعريف الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم،*** on line http://alghad.com/index.php/article/408701.html

3. صحيفة الغد (21-3-2012) ***افتتاح ملتقى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ،***

on line http://www.alghad.com/index.php/article/538654.html

4. صحيفة الغد (25-4-2012) اطلاق وحدة الدعم الفني للمنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة .

On line **http://www.alghad.com/index.php/article/546460.html**

5. صحيفة المدينة (14-7-2012) معوقات وتحديات عديدة تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أبرزها التمويل **On line** **http://www.al-madina.com/node/389916**

6. المبتكرون ، 2008، **شركة المبتكرون العرب لحلول الأعمال**

On line **http://almobtkeroon.com/index.html**

الملاحـق

- **أداة الدراسة الاستبانة الموجهة إلى المدراء الماليين، والمدققين الداخليين، وضباط الائتمان.**
- **التحليل الإحصائي**

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

السيدات ، والسادة المحترمون

تحية طيبة وبعد ،

تشكل هذه الإستبانة جزءاً من دراسة بعنوان :

" مدى قابلية المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية "

تقدمها الباحثة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط.

ونظراً لما لديكم من معرفة علمية وخبرة عملية على صلة بموضوع البحث، تأمل الباحثة الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض الدراسة، ولذا أرجو التكرم بأن تتم الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإستبانة بكل صراحة وموضوعية، لما لذلك من أهمية قصوى على دقة النتائج التي ستفسر عنها الدراسة.

وأنا إذ أشكر لكم سلفاً الجهد المبذول في تعبئة الإستبانة، أعدكم بأن المعلومات التي ستقدمونها ستعامل بكل سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث، ودمتم سنداً للبحث العلمي وللباحثين.

ملحوظة : الباحثة

في حالة الاستفسار عن أي معلومة في الاستبانة زينب عبد الهادي العبايجي

يرجى الاتصال بالباحثة على الهاتف :0787475994 بإشراف : الأستاذ الدكتور محمد مطر

المعلومات الديمغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة

أولاً :

الإسم : (إختياري) .....

ثانياً : الوظيفة :

☐ مدير مالي

☐ ضابط ائتمان ☐ مدقق داخلي

ثالثاً : المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ أخرى

رابعاً: التخصص :

☐ محاسبة ☐ إدارة اعمال ☐ تمويل

☐ اقتصاد ☐ أخرى

خامساً : الخبرة العلمية :

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 – أقل من 10 سنوات

☐ 10 – أقل من 15 سنة ☐ 15 سنة أو أكثر

سادساً : هل اطلعت على المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عام 2009 ؟

☐ نعم ☐ لا

الأسئلة

<u>السؤال الأول :</u> على صلة بالفرضية الفرعية الأولى (ho1) ونصها " لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي "
فيرجى التكرم بإبداء الرأي حول مدى موافقتكم على وجوب الامتثـال بعـرض البنـود التاليـة ، والمنصوص عليها في ذلك المعيار وذلك بوضع إشارة (√) في الخانة المناسبة .

م	البنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي	مدى الموافقة على وجوب الإمتثال بالعرض				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	النقد و النقد المعادل					
2	الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى					
3	المخزون					
4	الممتلكات والمصانع والمعدات (صافي، بعد خصم الاستهلاك المتراكم)					
5	العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة					
6	الأصول غير الملموسة					
7	المخصصات					
8	الحسابات المكشوفة					
9	الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى					
10	أصناف حقوق الملكية (رأس المال، الأرباح المحتجزة)					

السؤال الثاني : على صلة بالفرضية الفرعية الثانية (ho2) ونصها " لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيـان الـدخل والـدخل الشامل "

م	البنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل	مدى الموافقة على وجوب الإمتثال بالعرض				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	الإيراد					
2	تكاليف التمويل					
3	تكلفة البضاعة المباعة					
4	مجمل الربح					
5	مصروفات التشغيل					
6	الربح قبل الضريبة					
7	مصروف الضريبة					
8	إجمالي الدخل الشامل					

السؤال الثالث : على صلة بالفرضية الفرعية الثالثة (ho_3) ونصها " لا توجد قابلية لدى المنـشآت الصغيرة و المتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية "

م	البنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية	مدى الموافقة على وجوب الإمتثال بالعرض				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	رأس المال أول المدة					
2	إجمالي الدخل الشامل					
3	تسويات السنوات السابقة (للإيرادات والمصاريف)					
4	الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية					
5	مبالغ الاستثمارات من قبل المالكين					
6	معاملات أسهم الخزينة					
7	الأرباح الموزعة على الملاك					

السؤال الرابع : على صلة بالفرضية الفرعية الرابعة (ho_4) ونصها " لا توجد قابلية لـدى المنـشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالبنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية "

م	البنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية	مدى الموافقة على وجوب الإمتثال بالعرض				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات					
2	المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات					
3	المدفوعات النقدية للموظفين					
4	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية					
5	المدفوعات النقديـة لامـتلاك أدوات الـدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى					
6	المقبوضات النقدية مـن بيـع أدوات الـدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الاخرى					
7	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية					
8	التسديد النقدي للمبالغ المقترضة					
9	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية					

السؤال الخامس: على صلة بالفرضية الفرعية الخامسة (ho_5) ونصها "لا توجد قابلية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأردنية للامتثال بالإفصاح عن المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية "

م	البنود الواجب الإفصاح عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية	مدى الموافقة على وجوب الإمتثال بالإفصاح				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم					
2	أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية (أساس الاستحقاق)					
3	السياسات المحاسبية المستخدمة المتعلقة بفهم البيانات المالية (كسياسة تقييم المخزون من البضاعة أوسياسة استهلاك الأصول غير المتداولة)					
4	تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها					
5	تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسة المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة					

Frequencies

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\zainab abaiji.sav

Statistics

		job	edlevel	special	exper	q6a
N	Valid	114	114	114	114	114
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

job

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	61	53.5	53.5	53.5
	2.00	30	26.3	26.3	79.8
	3.00	23	20.2	20.2	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

edlevel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	87	76.3	76.3	76.3
	3.00	25	21.9	21.9	98.2
	5.00	2	1.8	1.8	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

special

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	70	61.4	61.4	61.4
	2.00	14	12.3	12.3	73.7
	3.00	7	6.1	6.1	79.8
	4.00	7	6.1	6.1	86.0
	5.00	16	14.0	14.0	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

exper

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	26	22.8	22.8	22.8
	2.00	29	25.4	25.4	48.2
	3.00	19	16.7	16.7	64.9
	4.00	40	35.1	35.1	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

q6a

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	57	50.0	50.0	50.0
	2.00	57	50.0	50.0	100.0
	Total	114	100.0	100.0	

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\zainab abaiji.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.904	10

[DataSet0] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\zainab abaiji.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.930	8

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.842	7

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.922	9

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.805	5

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	114	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	114	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.962	39

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
a1 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a2 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a3 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a4 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a5 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a6 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a7 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a8 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a9 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a10 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
a * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%

Report

job		a1	a2	a3	a4	a5	a6	a7	a8	a9	a10	a
fincancial managers	Mean	4.2459	4.1967	4.0492	4.3443	4.0656	3.8033	3.6721	4.0328	4.0820	4.2951	4.0787
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
	Std. Deviation	.99425	1.13754	1.18920	.75023	1.10859	1.23585	1.39906	.99945	1.29480	.86302	.82727
credit officers	Mean	4.3000	4.3333	4.3667	4.4333	3.9000	3.6667	3.8333	3.8333	4.4333	4.5000	4.1600
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.79438	.95893	.88992	.72793	.84486	1.09334	.94989	1.14721	.72793	.62972	.55124
internal auditors	Mean	3.8696	3.9130	3.8261	3.8696	3.3478	3.6087	3.7826	3.6522	4.0435	3.9130	3.7826
	N	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
	Std. Deviation	1.28997	1.47442	1.26678	1.35862	1.15242	.89133	1.16605	1.33514	1.26053	1.37883	.97685
Total	Mean	4.1842	4.1754	4.0877	4.2719	3.8772	3.7281	3.7368	3.9035	4.1667	4.2719	4.0404
	N	114	114	114	114	114	114	114	114	114	114	114
	Std. Deviation	1.01812	1.16926	1.14104	.91482	1.08195	1.13110	1.24127	1.11283	1.16677	.95273	.80328

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
b1 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b2 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b3 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b4 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b5 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b6 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b7 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b8 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
b * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%

Report

job		b1	b2	b3	b4	b5	b6	b7	b8	b
fincancial managers	Mean	4.1475	3.9344	3.9016	3.8525	4.0000	4.0492	4.1803	4.0492	4.0143
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61
	Std. Deviation	1.18090	1.15281	1.26102	1.32710	1.19722	1.30928	1.10315	1.14639	1.02827
credit officers	Mean	4.3000	3.8333	4.3333	4.4000	4.2000	4.2333	4.1000	4.4667	4.2333
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.87691	1.20583	1.09334	.85501	.96132	1.10433	1.06188	.81931	.80658
internal auditors	Mean	4.3913	3.9565	3.7826	3.8696	3.9565	3.9565	3.6957	4.0870	3.9620
	N	23	23	23	23	23	23	23	23	23
	Std. Deviation	.72232	1.29609	1.12640	1.35862	1.29609	1.06508	1.49042	.94931	.90957
Total	Mean	4.2368	3.9123	3.9912	4.0000	4.0439	4.0789	4.0614	4.1667	4.0614
	N	114	114	114	114	114	114	114	114	114
	Std. Deviation	1.02450	1.18666	1.20100	1.24090	1.15514	1.20577	1.18460	1.03835	.94895

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
c1 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c2 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c3 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c4 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c5 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c6 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c7 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
c * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%

Report

job		c1	c2	c3	c4	c5	c6	c7	c
fincancial managers	Mean	3.9508	3.8361	3.7869	3.3934	3.3443	3.4918	4.0000	3.6862
	N	61	61	61	61	61	61	61	61
	Std. Deviation	1.33449	1.17161	1.11228	1.11473	1.34021	1.32442	1.14018	.91169
credit officers	Mean	4.5333	4.3333	4.0333	3.7667	4.2333	3.8333	4.2000	4.1333
	N	30	30	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.62881	.71116	.80872	.93526	.77385	.94989	1.12648	.49761
internal auditors	Mean	3.7826	4.2609	3.6087	3.6087	4.1739	3.4783	4.3043	3.8882
	N	23	23	23	23	23	23	23	23
	Std. Deviation	1.38027	.81002	1.23359	.78272	.65033	1.03877	.76484	.68911
Total	Mean	4.0702	4.0526	3.8158	3.5351	3.7456	3.5789	4.1140	3.8446
	N	114	114	114	114	114	114	114	114
	Std. Deviation	1.22452	1.02052	1.06900	1.01476	1.17354	1.18168	1.07059	.79586

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
d1 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d2 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d3 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d4 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d5 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d6 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d7 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d8 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d9 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
d * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%

Report

job		d1	d2	d3	d4	d5	d6	d7	d8	d9	d
fincancial managers	Mean	4.2131	4.0492	3.8852	3.9180	4.0164	3.9016	3.8525	3.9836	3.8852	3.9672
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61
	Std. Deviation	1.05063	1.20314	1.26621	1.14448	1.02456	1.05995	1.10809	1.17604	1.21241	.94659
credit officers	Mean	4.4667	4.2333	3.9333	4.3333	4.1000	4.0333	4.2000	4.4667	4.4000	4.2407
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.86037	.85836	.78492	.75810	.80301	.71840	.76112	.62881	.77013	.49440
internal auditors	Mean	4.0435	3.8696	3.8261	4.1304	3.7826	3.8261	4.0870	3.6957	3.8696	3.9034
	N	23	23	23	23	23	23	23	23	23	23
	Std. Deviation	1.14726	.91970	1.11405	.75705	.73587	.83406	.79275	1.29456	1.09977	.70774
Total	Mean	4.2456	4.0614	3.8860	4.0702	3.9912	3.9211	3.9912	4.0526	4.0175	4.0263
	N	114	114	114	114	114	114	114	114	114	114
	Std. Deviation	1.02673	1.06667	1.11909	.99307	.91686	.93264	.97305	1.11182	1.10496	.80820

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
e1 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
e2 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
e3 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
e4 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
e5 * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%
e * job	114	100.0%	0	.0%	114	100.0%

Report

job		e1	e2	e3	e4	e5	e
fincancial managers	Mean	4.1967	4.0492	4.0984	3.9508	4.1311	4.0852
	N	61	61	61	61	61	61
	Std. Deviation	1.10785	1.14639	1.02802	.90233	1.11767	.83941
credit officers	Mean	4.1333	4.1333	4.0667	4.0667	4.1667	4.1133
	N	30	30	30	30	30	30
	Std. Deviation	.86037	.89955	.82768	.90719	.87428	.65323
internal auditors	Mean	4.2174	3.9130	3.7826	3.4348	3.3478	3.7391
	N	23	23	23	23	23	23
	Std. Deviation	.59974	.79275	.99802	1.03687	1.30065	.58910
Total	Mean	4.1842	4.0439	4.0263	3.8772	3.9825	4.0228
	N	114	114	114	114	114	114
	Std. Deviation	.95534	1.01659	.97273	.95139	1.13654	.75622

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
tot	114	4.0040	.69563	.06515
a	114	4.0404	.80328	.07523
b	114	4.0614	.94895	.08888
c	114	3.8446	.79586	.07454
d	114	4.0263	.80820	.07569
e	114	4.0228	.75622	.07083

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
tot	15.411	113	.000	1.00405	.8750	1.1331
a	13.828	113	.000	1.04035	.8913	1.1894
b	11.942	113	.000	1.06140	.8853	1.2375
c	11.331	113	.000	.84461	.6969	.9923
d	13.559	113	.000	1.02632	.8764	1.1763
e	14.441	113	.000	1.02281	.8825	1.1631

Oneway

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
tot	Between Groups	1.503	2	.751	1.568	.213
	Within Groups	53.178	111	.479		
	Total	54.681	113			
a	Between Groups	2.047	2	1.024	1.603	.206
	Within Groups	70.867	111	.638		
	Total	72.914	113			
b	Between Groups	1.249	2	.625	.690	.504
	Within Groups	100.508	111	.905		
	Total	101.758	113			
c	Between Groups	4.076	2	2.038	3.351	.039
	Within Groups	67.498	111	.608		
	Total	71.574	113			

d	Between Groups	1.940	2	.970	1.498	.228
	Within Groups	71.870	111	.647		
	Total	73.810	113			
e	Between Groups	2.335	2	1.167	2.080	.130
	Within Groups	62.286	111	.561		
	Total	64.621	113			

Oneway

ANOVA

c

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	4.076	2	2.038	3.351	.039
Within Groups	67.498	111	.608		
Total	71.574	113			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

c

Scheffe

(I) job	(J) job	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
fincancial managers	credit officers	-.44715-*	.17389	.040	-.8786-	-.0157-
	internal auditors	-.20202-	.19081	.573	-.6754-	.2714
credit officers	fincancial managers	.44715*	.17389	.040	.0157	.8786
	internal auditors	.24513	.21612	.528	-.2911-	.7814
internal auditors	fincancial managers	.20202	.19081	.573	-.2714-	.6754
	credit officers	-.24513-	.21612	.528	-.7814-	.2911

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

Homogeneous Subsets

c

Scheffe[a,,b]

job	N	Subset for alpha = 0.05
		1
fincancial managers	61	3.6862
internal auditors	23	3.8882
credit officers	30	4.1333
Sig.		.075

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 32.187.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.